الجزء الأول

وضع العالم

مقدمة

تسجل سنة 1989 تحولاً مفاجئاً في التاريخ الأوربي. إن ما حدث آنذاك كان أبعد مدى من أحداث سنوات 1789 أو 1815 أو 1919 ، وهي تواريخ ترمز إلى الثورات وتفكك الإمبراطوريات وإعادة تنظيم مناطق النفوذ. ولكن لغاية سنة 1989 ، كان التغيير يحدث ضمن إطار راسخ من توازن القوى والقوى المستقلة ذات السيادة. ولكن سنة 1989 كانت مختلفة ، إذ يجب أن يضاف إلى التغييرات المثيرة لتلك السنة ، وهي الثورات وإعادة تنظيم التحالفات ، تغيير جوهري طرأ على نظام الدولة الأوربي نفسه.

إن ما حدث في سنة 1989 لم يكن مجرد توقف للحرب الباردة وإنما أيضاً نهاية لنظام توازن القوى في أوربة. وهذا التغيير أقل وضوحاً وأقل إثارة من رفع الستار الحديدي أو سقوط جدار برلين ، ولكنه أعمق وأهم. وفي الحقيقة ، فإن التغيير الذي طرأ على النظام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحدثين معاً ، بل لعله كان شرطاً مسبقاً لهما.

إن أفضل نقطة للمقارنة من الناحية التاريخية هي سنة 1648 وهي السنة التي انتهت فيها حرب الثلاثين سنة حين برز نظام الدولة الأوربية الحديثة في معاهدة سلام وستفاليا. وإن ما برز بوضوح منذ سنة 1989 ليس إعادة لترتيب النظام القديم وإنما هو نظام جديد. ويكمن وراء هذا شكل جديد من صفة الدولة، أو على الأقل شكل جديد من الدول التي تتصرف بطريقة مختلفة جذرياً عن الماضي. إن تحالفات تظل قائمة في ظل السلم وكذلك في ظل الحرب والتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وقبول السلطان القضائي للمحاكم الدولية، كل ذلك يعني أن سيادة الدول واستقلالها لم تعد اليوم مطلقة كما كانت عليه من قبل.

وفي تناظر غريب، حدثت هذه التغييرات أيضاً في أعقاب حرب ثانية دامت ثلاثين سنة: 1914 إلى 1945. لقد أحدثت الحربان العالميتان الأولى والثانية مستوى دمار لم تكن أوربة قد شهدته منذ حرب الثلاثين سنة الأولى. وفي كلتا الحالتين، 1648 و1945، كانت النتيجة إدراكاً بأنه حدث فشل جذري وأنه طرأ تغيير على النظام. وكانت المجابهة النووية إبان الحرب الباردة هي عامل هام آخر: فقد أتاح هذا العامل إمكانية دمار على نطاق لم يسبق له مثيل عبر التاريخ.

وفي الوقت نفسه، فقد جمّد أوربة لمدة أربعين سنة. وكانت الحرب الباردة وخطر المجابهة النووية سبباً لأن تطرح جانباً الشجارات العادية التي أربكت السياسة الأوربية. وقد أوجد الستار الحديدي حدوداً واضحةً وأدى إلى تركيبة تحالف مستقر في ظل الزعامة الأمريكية. وقد أتاح كل هذا فسحة للتنفس في نظام الدولة في أوربة ونشوء أنظمة جديدة. ومن الواضح انه كانت ثمة حاجة لإجراء تغيير في نظام الدولة في أوربة. فإذا كان النظام القائم يفرز مثل تلك المستويات غير المقبولة من الدمار الفعلي والمحتمل، فمعنى ذلك أنه لم يكن يؤدي وظيفته. لذلك، ينبغي ألا تعترينا الدهشة حين نرى بروز شكل جديد من نظام الدولة.

إن التفكير في الشؤون الخارجية، مثل أي نوع آخر من التفكير، يستلزم خريطة مفاهيمية، تبسّط السمات الرئيسة وتركز عليها، شأنها شأن الخرائط. قبل سنة 1648. كان التصور التنظيمي الرئيسي لأوربة هو وحدة العالم المسيحي (إذ إن مصطلح "أوربة" كان يُستخدم بالكاد حتى أواخر القرن السابع عشر). وبعد معاهدة صلح وستفاليا، حدث توازن القوى. ومنذ سنة 1648، أطلق على النظام الأوربي والسياسات التي سادت داخله مجموعة متنوعة من الأسماء: "رابطة أوربة"، "الأمن

الجماعي"، و"الاحتواء". وكانت كل واحدة من هذه التسميات اسما لتنويعة لدولة الأمة وميزان القوى (كان الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم تنويعةً خاصةً وغير موفقة بشكل خاص). إذا كانت أوربة، حسبما تجادل هذه المقالة، قد انتقلت الآن إلى ما هو أبعد من نظام توازن القوى، فإننا نحتاج إلى فهم النظام الجديد الذي يستند إليه أمننا. فهو يحتاج إلى مفردات جديدة، وإلى سياسات جديدة إلى حد ما.

إن إحدى المشكلات الاستثنائية في فهم النظام الدولي - بخلاف بالنظام الأوربي - هي أنه بات أقل اتحاداً منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد وحدت الحرب الباردة النظام الدولي في مجابهة عالمية وبدت أنها أضفت على زوايا مظلمة من العالم أهمية استراتيجية. وكان يمكن النظر إلى مسائل السياسات الخارجية على ضوء سؤال مربك وحيد: هل كان ذلك خيراً لنا أم لهم، للغرب أم للكتلة السوفياتية، للرأسمالية أم للشيوعية؟ ومع نهاية الحرب الباردة، فإن وحدة الرؤية الاصطناعية هذه ذهبت أدراج الرياح، ولعلها أخذت معها بعض الزعامة الموحِّدة للولايات المتحدة. وحسبما ستتم مناقشته لاحقاً، في حين أن أوربة تعمل على تطوير نظام أمني جديد وأكثر انضباطاً، فإن

أجزاء أخرى من العالم تزداد فوضوية. ولعله كان من الطبيعي أنه مع زوال نظام واحد، ينبغي لرجال الدولة التهليل لوصول نظام جديد، حسبما فعل الرئيس بوش بعد حرب الخليج الأولى. ولكن حسبما بات واضحاً الآن، فإن هذا وصف سيئ لوقائع الأمور الحالية.

من المهم فهم نوع العالم الذي نعيش فيه، إذ إن تكاليف الأخطاء الفكرية في الشؤون الخارجية تكاليف هائلة. ويتم أحياناً خوض الحروب خطأ، بالنسبة لبريطانيا على الأقل. فقد جرى خوضها على أساس أن عبد الناصر كان هتلراً جديداً وتهديداً للنظام، ولكن لم يكن التهديد ولا النظام موجودين حقاً. كانت حرب الجزائر خطأ، فقد كانت فرنسا تقاتل من أجل مفهوم للدولة لم يعد قابلاً للبقاء. وكانت حرب فيتنام خطأ: فقد اعتقدت الولايات المتحدة أنها كانت تحارب الحرب الباردة، بينما كانت تواصل في الحقيقة حملة استعمارية فرنسية. ترتبت على هذه الأخطاء المفاهيمية تكاليف باهظة. لذلك فإن وضوح التفكير هو مساهمة في السلام.

إن الغرض من هذه المقالة هو شرح ما حدث من تغيرات وتقديم إطار لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة. وسيكون التركيز الرئيسي على أوربة، إذ هي التي سيطرت "بشكل

فاعل أولاً ومن ثم بشكل منفعل سلبي" على المسرح الدولي لمدة تناهز 500 سنة. كما أن ما حدث في أوربة هو تغير شامل، وأن نظام توازن قوى دولة الأمة قد حدث أول ما حدث في أوربة. وقد بدأ الآن نظام بعد التوازن لدول ما بعد الحداثة في أوربة أيضاً. ولكن في عصر العولمة، لم تعد أي قارة جزيرة، والسؤال الرئيسي بالنسبة لأوربة لم يعد الآن كيف يمكنها وضع حد لنزاعاتها المؤدية للاقتتال بين الأخوة، وأصبح بدلاً عن ذلك كيف يمكنها العيش في عالم تتجاهل فيه النزاعات والصواريخ والإرهابيون الحدودَ، وحيث ولّت أوجه التيقن المألوفة التي كانت مقترنة بالحرب الباردة وتحالفاتها.

1
النظام العالمي القديم

من أجل فهم الحاضر لا بد لنا من فهم الماضي. بمعنى ما، يمكن القول بأن الماضي لا يزال حاضرا معنا. اعتاد النظام الدولي أن يستند إما إلى الهيمنة أو إلى التوازن. وقد جاءت الهيمنة أولاً في العالم القديم. كان النظام يعني الإمبراطورية: إمبراطورية الإسكندر، الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطوريات المغولية أو العثمانية أو الصينية. وكان الخيار، بالنسبة للعالم القديم وعالم العصور الوسطى، بين الإمبراطورية والفوضى. في تلك الأيام، لم تكن الإمبريالية كلمة قذرة، إذ كان لدى الموجودين داخل الإمبراطورية نظام وثقافة وحضارة، بينما كان يوجد خارج الإمبراطورية برابرة وفوضى واضطراب.

لقد ظلت صورة السلم والنظام عبر مركز قوة مهيمنة وحيدة صورة قوية منذ ذلك الحين. فقد كانت موجودة بداية في أحلام العصور الوسطى لاستعادة العالم المسيحي (من قبل مؤلفين مثل دانته Dante)، في المقترحات الكثيرة التي طرحها

مثاليون مثل إما نويل كانت Immanuel Kant، أو سانت سايمون Simon ـ Saint، أو فكتور هوغو Victor Hugo، أو أندرو كارنيجي Andrew Carnegie من أجل إقامة حكومة عالمية أو حكومة أوربية، وهي لا تزال مرئية اليوم في دعوات لإقامة ولايات متحدة أوربية. إن فكرة أمم متحدة كحكومة عالمية (لم يقصد لها أن تكون كذلك أبداً) لا تزال قائمة، وكثيراً ما تتعرض الأمم المتحدة للانتقاد لعجزها عن أن تكون كذلك.

ومع ذلك، فإن الدول الصغيرة وليس الإمبراطوريات هي التي أثبتت كونها قوة دينامية في العالم، فالإمبراطوريات ليست مصممة للنهوض بالتغيير. إن الاحتفاظ بتماسك الإمبراطورية ـ وإن جوهر الإمبراطوريات هو أنها توحد شتى المجتمعات تحت حكم وحيد ـ يتطلب عادة طرازاً سياسياً سلطوياً، وإن الابتكار، خصوصاً في المجتمع والسياسة، يؤدي إلى عدم استقرار، وبالتالي، فإن التعليمات المعيارية التي كانت تعطى إلى حاكم إقليمي في الإمبراطورية الصينية كانت تطالب بالتأكد من عدم حدوث تغيير. ومن الناحية التاريخية، فإن الإمبراطوريات كانت ساكنة (استاتية) عموماً.

انبثقت زعامة أوربة العالمية عن ذلك الإسهام الأوربي الفريد المتمثل بالدولة الصغيرة. وقد تم العثور في أوربة على طريقة ثالثة بين اتزان الفوضى واتزان الإمبراطورية. وفي الظروف الخاصة بأوربة العصور الوسطى، أصبحت الإمبراطورية متفككة ومتشظية. فقد تنافست كتلة متنافسة متشابكة من الاختصاصات من أجل السيطرة: أصحاب الأراضي، المدن الحرة، أصحاب الحقوق الإقطاعية، النقابات المهنية والملك. وفوق هذا وذاك، فإن الكنيسة التي كانت تحتل ما تبقى من الإمبراطورية المسيحية كانت لا تزال تحتفظ بقدر كبير من النفوذ والسلطة، منافسة بذلك السلطات العلمانية.

وقد تأتّى نجاح الدولة الصغيرة من نجاحها في إقامة تركيز للقوة - خصوصاً قوة سن القانون وإنفاذه - في نقطة مفردة: أي إقامة السيادة. وبخلاف الكنيسة التي كانت تطالب بحكم كلي، كانت السلطة العلمانية للدولة محدودة جغرافياً. وهكذا تغيرت أوربة من نظام كلي ضعيف إلى نمط من سلطات سيادية أقوى ولكنها محدودة جغرافياً دون أي إطار قانون إجمالي. وإن حرب الجميع ضد الجميع التي كان يخشاها هوبز(Hobbes) قد حال دونها تركيز القوة الشرعية في سلسلة من النقاط المفردة، ولكن كانت الشرعية والقوة

تقتصران على نقاط مفردة. كان النظام الداخلي هو شاغل هوبز الرئيسي. فقد عاش عبر الحرب الأهلية في إنكلترا ولكن تركيز القوة في الداخل ترك النظام الدولي دون الحماية - التي يعترف الآن بأنها كانت راشحة - التي وفرتها الكنيسة على شكل نظام وسلطة كان يخضع لهما حتى الملوك. وقد تم شراء النظام الداخلي على حساب الفوضى الدولية.

لقد خلق تنوع الدول الأوربية الصغيرة تنافساً كان في بعض الأحيان على شكل حرب، وكان مصدر تقدم اجتماعي وسياسي وتكنولوجي. غير أن صعوبة نظام الدولة الأوربي كانت تتمثل في كونه مصدر تهديد على أي من الجانبين. فمن ناحية، كان ثمة خطر فقدان السيطرة على الحرب وانحدار النظام إلى حالة من الفوضى. ومن ناحية أخرى، كان ثمة خطر انتصار قوة واحدة في الحروب وفرضها هيمنة وحيدة على أوربة.

وكان ميزان القوى هو الحل لهذه المشكلة الأساسية المتمثلة في نظام الدولة الصغيرة. ولم يكن ميزان القوى يعمل بشكل كامل للغاية ولا بشكل آلي للغاية حسبما يتصور أحياناً. ورغم ذلك، فإن فكرة أن توجد دول أوربة، بطريقة نيوتونية شبه آلية، توازناً فيما بينها يمنع أياً منها من السيطرة

على القارة ظلت تسيطر سيطرة قوية على التخيل التاريخي. وكان مبدأ المحافظة على ميزان قوى في القارة الأوربية مكتوباً لمدة مائة سنة في قوانين التمرد السنوية الصادرة عن البرلمان البريطاني. ومع ذلك، أياً كانت الارتباطات المفاهيمية (التي أضافتها للتو استراتيجية الأمن القومي الأمريكي مع إشارات إلى"ميزان قوى من أجل السلام" الذي يعني على ما يبدو الشيء نفسه كالسيطرة الأمريكية)، وحين وصل الأمر إلى نقطة تهديد نظام الدولة الأوربي من قبل الأطماع الإمبريالية من إسبانيا إلى فرنسا أو ألمانيا، تم تشكيل تحالفات لإحباط تلك الأطماع. وقد توافق هذا مع طبيعة النظام: تنزع سلطة حيادية بصورة طبيعية إلى حماية سيادتها. وكان لهذا النظام أيضاً شرعية معينة: كان رجال الدولة يدركون استصواب وجود توازن. وعلى مدى العقود التي تلت حرب الثلاثين سنة، نما توافق بين الحكومات والنخب مفاده أنه ينبغي المحافظة على تعددية الدول الأوربية. وقد اعتبر كثيرون هذا بمثابة شرط للحرية في أوربة.

ومع توازن القوى ولّى مبدأ داعي مصلحة الدولة وقدم مكيافلّي أولاً الفرضية القائلة إنه ينبغي ألا تخضع الدول للقيود الأخلاقية نفسها التي يخضع لها الأفراد. وهذه الفلسفة

القائلة إن القواعد الأخلاقية لا تنطبق على الدول كانت نظير التغييرات التي بموجبها لم تعد الدولة ملكية خاصة لحاكمها. وفي الوقت نفسه، عكست انهيار السلطة الشمولية للكنيسة. وقد نما قبول داعي مصلحة الدولة منذ عصر النهضة فما بعد حتى أصبحت، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، الحكمة المقبولة ولم تعد الأسئلة التي قضّت مضاجع أكيناس Aquinas وأوغوستين Augustine حول ما إذا كانت الحروب عادلة أم لا تعتبر ذات صلة.

وعلى الرغم من ذلك، تكمن في ميزان القوى حالة متأصلة من عدم الاستقرار. فقد كان هو النظام الذي كان ينتظر فيه دائماً حدوث الحرب. وقد جاءت نهاية النظام نتيجة ثلاثة عوامل: كان العامل الأول توحيد ألمانيا في سنة 1871، إذ هنا للمرة الأولى كانت توجد دولة من الاتساع والدينامية بمكان بحيث يتعذر احتواؤها ضمن النظام الأوربي التقليدي. احتاج كبح الأطماع الألمانية مرتين تدخل قوتين أوربيتين غير تقليديتين هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي المناسبة الثانية، تخلفت الدولتان كلتاهما، مما غيّر طبيعة النظام إلى الأبد.

كان العامل الثاني التغير في التكنولوجيا في القرن التاسع عشر، الذي أدخل الثورة الصناعية إلى أرض المعركة. كانت الحرب متأصلة في نظام ميزان القوى، ولكن بحلول بداية القرن العشرين، كانت التكنولوجيا ترفع ثمن الحروب إلى مستويات يتعذر تدبرها.

وجاء التغيير الثالث مع الثاني، فقد جلبت الثورة الصناعية معها ليس وسائل نقل الجماهير إلى أرض المعركة فحسب، وإنما أيضاً مجتمع الجماهير والسياسة الديمقراطية مما عنى أنه لم يكن بالإمكان ترك الحرب والسلام لحكم نخبة صغيرة ذات توجه دولي. أمكن الاحتفاظ بتفكير ميزان القوى في معاهدة أوترخت ومؤتمر فيينا أو في معاهدة بسمارك مع النمسا بعد حرب 1866. ولكن في سنة 1871، كان تأثير الشعور القومي الشعبي يلعب دوراً بالفعل. وإن ضم بسمارك لمنطقة الألزاس واللورين مخالفاً بذلك رأيه الأكثر حكمة أوضح أن أيام نظام بسمارك، حين كان بالإمكان التلاعب بالدول وموازنتها، أوشك على نهايته[2]. ومع انعقاد عقد مؤتمر فرساي، لم يكن بالإمكان إجراء نوع مفاوضات السلام التي أجراها تاليران (Talleyrand) وميترينخ (Metternich). وكانت فكرة ميزان القوى ميتة بالفعل في سنة 1919، رغم

أن الحرب العالمية الثانية شهدت تحالفاً أخيراً لإنقاذ نظام الدولة الأوربي.

إذا كان ميزان القوى هو نظام الدولة الأوربي للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وإلى حد ما النصف الأول من القرن العشرين)، فإن النظام العالمي كان نظام إمبراطوريات. وكانت الإمبراطوريات، في معظمها، هي النظام الأوربي مكتوباً بالخط العريض. وكانت حروب الإمبراطوريات، حرب السنوات السبع مثلاً - حروباً أوربية بصورة أساسية. وقد أضافت الإمبراطوريات ثروة هائلة ووفرت خلفية للسياسة الأوربية - سواء في مؤتمر برلين أو في حادثة أغادير. ولكن كان قلب النظام لا يزال في أوربة[3]. وكان من الطبيعي أن تكون للقوى الأوربية إمبراطوريات عبر البحار بالنظر إلى قوتها النسبية وحرصها على الكسب. ولكن كان الأمر ينطوي أيضاً على مفارقة مفادها أن القوى التي كانت تدير نظام توازن في قارتها الخاصة بها - مع قبولها الدول الوطنية والتعددية الدولية - كانت تدير إمبراطوريات عبر البحار تخمد الروح القومية وتعادي التعددية. وكانت هذه المفارقة هي أساس تفكك الإمبراطوريات في النصف الثاني من القرن العشرين.

ولكن الإمبراطوريات كانت طبيعية أيضاً.. إن كون الدول عدوانية أو كون بعضها على الأقل عدواني بعض الوقت إنما هو أحد افتراضات نظام توازن القوى. وإن نظاماً مصمماً لإحباط الأطماع المسيطرة يفترض أن مثل هذه الأطماع أمر عادي. وحيث إن التوازن في أوربة كان يمنع التوسع هناك، فقد كان من الطبيعي حدوث ذلك التوسع عبر البحار. وهذا هو سبب آخر جعل ألمانيا عاملاً مثيراً للقلق. وبحلول وقت انبثاق ألمانيا، كانت معظم الفوضى المتوافرة (وكذلك بعض عدم الفوضى) قد تحول بالفعل إلى إمبراطورية، أو أنها أُعلنت خالية من الإمبراطوريات (أمريكا الجنوبية في ظل مبدأ مونرو)، مما أفسح مجالاً قليلاً لألمانيا أو اليابان.

نظام الحرب الباردة

كانت سنوات الحرب الباردة مدة حروب وتوتر، ولكن كان يوجد أيضاً نظام أساسي كامن جاء على شكل تفاهم ضمني بأن تبذل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قصارى جهودهما بعدم محاربة أحدهما الآخر مباشرة، وكذلك يفعل حلفاؤهما الرئيسيون. وكانت الأسلحة النووية تكمن وراء هذا بالطبع. وكان الجانب الآخر من المسألة هو أن الاتحاد

السوفياتي كان حراً في غزو حلفائه من دون تدخل غربي. كما سمحت هذه القواعد غير المكتوبة بأن يزود الاتحاد السوفياتي فيتنام الشمالية بالأسلحة، وأن تزود الولايات المتحدة رجال العصابات الأفغان بالأسلحة، ولكن لم يرسل أي منهما قوات قتالية تقليدية إلى مسرح كان الآخر ملتزماً فيه. وكان يتم خوض الحرب الباردة في معظمها بالدعاية والرشاوى والتخريب. وحيثما كان يوجد قتال عسكري، فإنه كان يتم في أغلب الأحيان من أجل سيطرة سياسية أو إيديولوجية على بلد معين - على سبيل المثال نيكاراغوا أو أنغولا أو كورية - بدلاً من قتال عسكري بين البلدان. وقد جرت العديد من المعارك الفعلية في حروب أهلية. وبالتالي، كان النظام يتحلى بترتيب معين إذ لم تتغير الحدود في كثير من الأحوال وكانت أهم النزاعات بين الدول تجري عادة خارج إطار الحرب الباردة.

ومع ذلك، فإن نظام الحرب الباردة لم يكن مصمماً ليدوم إذ رغم أنه كان مستقراً على الصعيد العسكري، فقد كانت تعوزه الشرعية كنظام. لم يكن الأمر قاصراً على أن الكثيرين وجدوا أن توازن الرعب كان بغيضاً - على وجه

الإجمال فإن الأفراد وليس الحكومات هم الذين كانت تساورهم شكوك أخلاقية، بل لقد رفضت في الواقع إيديولوجيات كلا الجانبين تقسيم العالم إلى معسكرين؛ فقد ادعى كل منهما بأن نموذجه الخاص بالكيفية التي يجب أن يكون عليها العالم يتمتع بشرعية عالمية وسلطة أخلاقية (على الجانب الغربي، لعل هذا كان أصح في أمريكا أكثر منه في أوربة). وبهذا المعنى، اختلف توازن الحرب الباردة عن نظام القوى الأوربي، الذي قبلته الحكومات القائمة آنذاك بوصفه نظاماً مشروعاً وأنه كان إلى حد ما يتطابق مع الروح العقلانية لتلك الحقبة. ولم يلائم أبداً نظام التوازن والانقسام الخاص بالحرب الباردة الروح الأكثر شمولية والأكثر أخلاقية لأواخر القرن العشرين. يضاف إلى ذلك أن كلا الجانبين كانا، ضمن حدود معينة، على استعداد دائم لتقويضه.

لم تتمخض نهاية الحرب الباردة عن إعادة ترتيب المسرح الدولي الذي يلي عادة حروب السيطرة فحسب، وإنما تمخضت أيضاً عن تغيير داخلي. وحيث إن الحرب الباردة كانت معركة أفكار بقدر ما كانت حرباً بين جيوش، فإن

تلك التغيرات لم تفرضها قوات احتلال وإنما تم إدخالها إلى حكومات راغبة، وإن كانت مشدوهة، من قبل جماعات من علماء الاقتصاد المدربين في مجال تكنولوجيا إدارة المعلومات، ومستشارين في مجال الإدارة، وحلقات دراسية وبرامج مساعدة فنية (بما في ذلك الصندوق البريطاني للخبرات الفنية وهو اسم يليق بالصندوق). وتتضح السمة الفريدة للحرب الباردة من حقيقة أن المنتصرين بدلاً من استخلاص تعويضات - دامت عادة من العصور الوسطى حتى القرن العشرين - فإنهم قدموا بدلاً عن ذلك معونات للمساعدة في تحويل الجانب المنهزم. وهكذا فإن حروب الأفكار تختلف عن حروب الأراضي.

إن الأفكار ليست خالية من التكلفة، إذ يمكن أن تشكل خطراً على السلام. فالديمقراطية، وهي الفكرة المنتصرة في الحرب الباردة، تدمر الإمبراطوريات. يحتاج تسيير أمور دولة ديمقراطية يسودها تصويت الأغلبية إلى إحساس قوي بالهوية. فالديمقراطية تستتبع تحديد مجتمع سياسي توفره - في أحوال كثيرة - فكرة الدولة. إن تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا - وهما بطرق مختلفة إمبراطوريتان من إمبراطوريات الحرب الباردة - هو نتيجة انتصار الليبرالية

والديمقراطية الغربيتين وإن الحروب في تلك الدولتين هي حروب الديمقراطية. تستطيع الليبرالية والقومية التآلف معاً حالياً تماماً كما كانتا في دول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي نشأت عن شكل أو آخر من أشكال الحكم الإمبريالي.

2
النظام العالمي الجديد

تستهدف هذه الدراسة التاريخية المختصرة إثبات أن الذي انتهى في سنة 1989 لم يكن الحرب الباردة فحسب أو حتى بمعنى شكلي، الحرب العالمية الثانية، حيث إن معاهدة"2+4" (التي أنهت ترتيبات ما بعد الحرب بشأن برلين وألمانيا) تمثل تسوية نهائية لتلك الحرب أيضاً.

إن الذي انتهى في أوربة (ولكن ربما في أوربة فقط) كانت الأنظمة السياسية التي سادت خلال ثلاثة قرون: ميزان القوى والحافز الإمبريالي. وقد وحدت الحرب الباردة نظام ميزان القوى والإمبراطورية وجعلت العالم كلاً واحداً، يوحده كفاح واحد من أجل التفوق ومنغلق في توازن رعب واحد. ولكن لم يعد كل من التوازن والإمبراطورية المفهومين الحاكمين في أوربة، ونتيجة لذلك، لم يعد العالم يشكل نظاماً سياسياً واحداً.

عالم ما قبل الحداثة

إننا نعيش اليوم في عالم منقسم، ولكنه منقسم بطريقة مختلفة تماماً عن أيام المجابهة بين الشرق والغرب. أولاً يوجد عالم ما قبل الحداثة: فوضى ما قبل الدولة وما بعد الإمبريالية. والأمثلة على ذلك هي الصومال وأفغانستان وليبيريا. لم تعد الدولة تلبي معيار ماكس ويبر Max Weber بأن تتمتع باحتكار مشروع لاستخدام القوة. وقد يحدث هذا الظرف لأن الدولة أساءت استخدام الاحتكار في الماضي وفقدت شرعيتها. في حالات أخرى، بالنظر إلى سهولة توافر الأسلحة التقليدية هذه الأيام، قد تفقد الدولة هذا الاحتكار. الدولة ذاتها هي هيكل هش، سواء في المجتمعات البدائية التي قد تقل الحاجة لها أو في المجتمعات الحضرية والصناعية، التي يقل فيها تحمل الفوضى، ولكن لديها هيكل سلطة أكثر رقة، فإن ما توفره الدولة من نظام هو شيء حيوي للمجتمع. فمن شأن قدر قليل للغاية من النظام أن يجلب خطر الفوضى بينما من شأن قدر كبير للغاية من النظام مع وجود الدولة أن يوقف المجتمع عن الأداء - حسبما شاهدنا في البلدان الشيوعية.

يقول مدرب المبارزة بالسيف لتلميذه في فيلم سكاراموش (*Scaramouche*) "إذا أمسكت به بطريقة رخوة، سوف يفلت منك، وإذا أمسكت به بقوة فإنك سوف تسحقه". وهكذا الأمر بالنسبة للدولة والمجتمع المدني.

إن هذه الأمثلة ليست بأي حال من الأحوال الحالات الوحيدة للانحلال بالنسبة إلى دولة سابقة للدولة الحديثة. لم يمضِ وقت طويل منذ نهاية الحرب الباردة وسوف يبرز المزيد من دول ما قبل الحداثة. إن بعض مناطق الاتحاد السوفياتي السابق مرشحة لهذا الوضع، وعلى وجه أخص الشيشان. إن جميع أهم المناطق المنتجة للمخدرات في العالم هي جزء من عالم ما قبل الحداثة. في أفغانستان في ظل حكم طالبان، لم تكن هناك سلطة سيادية حقيقية. والوضع مماثل لدرجة كبيرة في بورما أو في بعض أجزاء من أمريكا الجنوبية، حيث ملوك المخدرات يهددون احتكار الدولة للقوة. لا تخلو منطقة في العالم من الحالات الخاصة بها المحفوفة بالمخاطر.

إن ما هو مختلف اليوم هو أن الحافز الإمبريالي ميت في أكثر البلدان قدرة على الإمبريالية. لم تعد الأراضي والموارد الطبيعية (باستثناء النفط) مصدر قوة لأكثر البلدان تقدماً من الناحية التكنولوجية. إن حكم الناس، وبخاصة الناس

العدائيين المحتملين، هو عبء وما من أحد يريد أن يدفع تكاليف إنقاذ بلدان نائية من الدمار. وينتمي عالم ما قبل الحداثة، حسبما كان آنذاك، لمنطقة زمنية مختلفة: هنا، كما في العالم القديم، فإن الخيار هو مرة أخرى بين الإمبراطورية أو الفوضى. واليوم، ولأن ما من أحد منا يرى فائدة الإمبراطوريات، فإننا غالباً ما كنا نختار الفوضى.

ونتيجة لذلك، لدينا، للمرة الأولى منذ القرن التاسع عشر، أرض بلا كيان. وقد تظل أو لا تظل كذلك. إن وجود منطقة فوضى كهذه ليس بالأمر الجديد، ولكن هذه المناطق، وعلى وجه التحديد بسبب الفوضى التي تعاني منها، كانت في السابق معزولة عن بقية العالم. والأمر ليس كذلك اليوم حيث لا يزال يمكن لدولة ليس لديها الكثير من القانون والنظام أن يكون لها مطار دولي.

في حين أن مثل هذه البلدان لم تعد مصدر إغراء وطمع، فإنها قد تثير الشفقة: يمكن للصور التلفزيونية جلب المعاناة داخل منازلنا. وفي حين أن الدولة تكون في غاية الضعف بحيث لا تشكل خطراً، فإن الفاعلين من غير الدول قد يصبحوا في غاية القوة. وإذا أصبحوا خطرين للغاية لدرجة ألا يمكن للدول الوطيدة تحملهم، فعندئذ يمكن تصور إمبريالية

دفاعية. وفي حال لجوء فاعلين من غير الدول، لا سيما اتحادات المخدرات أو الجريمة أو الاتحادات الإرهابية، إلى استخدام قواعد ليست بدول (أي ما قبل الحداثة) لشن هجمات على الأجزاء الأكثر انتظاماً من العالم، عندئذ تضطر الدول المنظمة إلى الرد في نهاية المطاف. وهذا ما شاهدناه في كولومبيا وفي أفغانستان وجزئيا في أعمال توغل إسرائيل داخل الأراضي المحتلة[5].

الدين ونشوء العالم الحديث

الدين عامل حاسم في هذه القصة. تتميز إمبراطوريات عديدة بعنصر ديني قوي. ولعل سبب هذا هو أن المجتمعات التي حكمتها كانت زراعية إلى حد كبير مع الهيكل الاجتماعي الزراعي المميز المؤلف من فلاحين وجنود وقساوسة. كانت إمبراطورية بيزنطة الشرقية والإمبراطورية الكارولنجية الغربية مسيحيتين بينما كانت الإمبراطوريتان العثمانية والمغولية مسلمتين.

في الإمبراطورية الروسية، كان ينظر إلى موسكو بوصفها روما الثالثة وكان يتم تحديد هوية رعياها من خلال الدين وليس الإثنية (كانت الأرثوذكسية هي التيار السائد). وقد

تأسست الإمبراطورية السوفياتية، وهي خليفة الإمبراطورية الروسية، على إيمان علماني بالاشتراكية العلمية، إن أندونيسية في ظل حكم سوهارتو - وهي شيء بين إمبراطورية ودولة أمة - استخدمت إيديولوجية بانكاسيلا (Pancasila) المتعلقة بالدولة فضلاً عن الجيش للمحافظة على تماسكها. ويبدو أن الصين فقط من بين الإمبراطوريات الكبرى هي التي لم يكن لديها عنصر ديني واضح، ورغم ذلك كان الإمبراطور الصيني ابن السماء وفي حال حدوث إخفاق ما، كان يمكن أن يخسر ولايته.

أما الإمبراطوريات الاستعمارية فهي مختلفة نوعاً ما. فقد حملت الإمبراطوريات الأوربية معها عنصراً مسيحياً قوياً - ولعب المبشرون دوراً هاماً في إنشائها - ولكن قلما استخدمت المسيحية لتثبيت شرعية الإمبراطورية. وعلى أي حال، فإن الإمبراطوريات الاستعمارية ذات هيكل مختلف في نوعه، إذ إن الممتلكات الإمبريالية هي ممتلكات دولة بدلاً من كونها جزءاً منها. والاثنتان لا تشكلان معاً وحدة واحدة من الحكومة، بمعنى أن بريطانيا لم تكن قط جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.

وعلى نقيض الإمبراطورية، فإن دولة الأمة تتميز بأنها علمانية. إذ في حين أن السماء هي التي تضفي الشرعية على الحكم الإمبراطوري (فالإمبراطور يعيّنه الله)، فإن الأمة هي التي تضفي الشرعية في النهاية على الحكومة الوطنية، من الأسفل بدلاً من الأعلى ولمدة ما. وقد استعار الملوك الأوربيون سلطة الكنيسة وادعوا بالحق الإلهي، ولكن كان من الصعب الإبقاء على هذا الوضع على مدى قرون عديدة. فالديانات منتشرة في العالم ومن الصعب فهم لماذا ينبغي لله أن يعيّن ذلك العدد الكبير من الملوك لدول سيادية مستقلة.

استغرق هذا المنطق بعض الوقت ليشق طريقه إلى أوربة، ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، كانت الحكومات الموجودة على الساحة علمانية على نحو شبه كامل. وتقدم تركيا مثالاً توضيحياً صارخاً إذ إن أتاتورك، لعله فهم غريزياً منطق الأمة، أصر على أن الدولة التركية التي أوجدها من الإمبراطورية العثمانية الآخذة في الانحلال ينبغي أن تكون علمانية. وتسير إلى جانب الدولة المعلمنة الدولة اللاأخلاقية التي تنبأ بها ماكيافلّي.

رغم أن شرعية الأباطرة تقوم على أساس ديني، فإن الإمبراطوريات تتميز بالتنوع بما في ذلك تنوع الديانات. وكان

العديد من رعايا الأباطرة المغول من الهندوس، وكان من بين أتباع الإمبراطور الروسي مسلمون، وكان من بين أتباع الإمبراطور العثماني مسيحيون. وكانت العقيدة الدينية متفاوتة أيضاً في الإمبراطوريات الاستعمارية التي حكمت بالتفوق الفني والثقافي جنبا إلى جنب مع القوة بدلاً من الشرعية.

تنتهي الإمبراطوريات عادة عبر هزيمة عسكرية. في حالة الإمبراطوريات الاستعمارية، قد تأتي النهاية أيضاً نتيجة ظروف متغيرة في البلد المستعمر مثلاً (حالة بريطانيا بعد الحرب، أو حالة البرتغال). وحين تنهزم إمبراطورية ما، فإن النتيجة في أغلب الحيان هي التفكك. ومن حين لآخر، قد تحل إمبراطورية محل أخرى، مثلما حلت الإمبراطورية السوفياتية محل الإمبراطورية الروسية - وهو شيء مشابه لما حصل في أندونيسية عقب الانسحاب - الهولندي. ولكن التفكك هو الأكثر شيوعاً. وعندما تتفكك إمبراطورية ما، تصبح مسألة الهوية ذات صلة وثيقة لأول مرة، إذ في ظل سلطة إمبريالية، ليس ثمة ما يلزم رعاياها بالتماهي معها، وعلى عكس ذلك، فإن دولة أضفيت عليها شرعية من الأسفل، تطلب من مواطنيها قدراً من الهوية. تنشئ الدول عادة الهويات الوطنية من المواد الأولية للتاريخ والثقافة واللغة. وقد توجد

أحياناً داخل إمبراطورية، حيث تظل ذاكرة تاريخية حية (مثلما حدث في دول البلطيق في ظل الحكم السوفياتي). أو أنها قد تتعزز من قبل السلطة الاستعمارية ـ مثلما حدث إلى حد ما من قبل بريطانيا. ولكن في أغلب الأحيان، برهنت هذه الهويات على أنها ضعيفة مقارنة بهويات أكثر رسوخاً (مثل الهويات القبلية).

وحيث لا توجد أية هوية أخرى، فإن الدين يقدم مصدر هوية جاهزاً: إنه جوهري في حياة الناس ويعطيهم شعورا بماهيتهم، كما يوفر إحساساً بالحياة المجتمعية. لذلك، من الطبيعي أن تندمج ولاءات جماعية حول المعتقدات الدينية في فراغ القوة الذي تخلفه إمبراطورية متقهقرة. ومن هنا حدوث صدامات دينية بانتظام حيث تخلّف إمبراطورية متقهقرة أو واهنة فراغ قوة.

كانت القصة في أوربة مختلفة نوعاً ما. وعلى نحو استثنائي. وقد انفردت الإمبراطورية المسيحية لأوربة الغربية بكونها قسمت نفسها إلى مكوّن روحي وإلى مكون دنيوي. وتوقف المكوّن الدنيوي عن كونه ذا مغزى في أوائل العصور الوسطى، ولكن المكوّن الروحي ظل قائماً وفي أثناء ذلك حال دون نشوء أمم مستقلة ذات سيادة. ومن الناحية النظرية على الأقل، كان

لدى قداسة البابا سلطة وواجب الفصل في النزاعات بين الدول وكان رئيسها وفقاً للتسلسل الهرمي. وكانت معاهدتا توردسيلا (Tordesilla) وساراغوسا (Saragossa) اللتين قسمتا العالم بين إسبانيا والبرتغال ممارسةً متأخرة لهذا الدور. (حتى في أيامنا هذه، في بعض البلدان الأوربية، لا يزال الرسول البابوي يحظى بالأسبقية على الممثلين الدبلوماسيين لبلدان أخرى). وبالتالي، كانت حروب الدين سببا لتفكك الإمبراطورية بدلاً من أن تكون نتيجة لها. وكان الانقسام في الكنيسة المسيحية وما تلاه من حروب هو الذي جعل النصرانية أخيراً تفقد وظيفتها في إضفاء الشرعية. وبعد ذلك، اقترنت القوة والشرعية بالدول - ولاحقاً بدول الأمم في أوربة.

العالم الحديث

العالم الحديث هو الجزء الثاني من العالم. وبالتالي لا يزال نظام الدولة الكلاسيكي على حاله لم يتغير، وتحتفظ الدول باحتكار القوة ويمكن أن تتهيأ لاستخدامها الواحدة ضد الأخرى. إذا كان يوجد نظام في هذا الجزء من النظام، فذلك مرده إلى وجود ميزان قوى أو وجود دول مهيمنة تجد فائدة في

الإبقاء على الوضع الراهن، مثلما تفعل الولايات المتحدة في المحيط الهادئ. إن العالم الحديث في معظمه يحافظ على النظام ولكنه يظل مليئاً بالمخاطر. فمثلاً الخليج العربي منطقة كان لزاماً فيها التفكير من منطلق توازن القوى. وكانت الفكرة الغربية أحياناً فكرة توازن بين إيران والعراق. ومن المؤسف، أن بروز العراق بوصفه الدولة الأقوى في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية وضع نهاية لتلك النظرية. و(كما في أوربة في النصف الأول من القرن) اضطرت الولايات المتحدة لأن تصبح عنصر التوازن، إن لم تكن الضامن الدائم للسلام.

إن إحدى المزايا الهامة للنظام الحديث (الذي أسميه" حديثا" ليس لأنه جديد ـ فهو في واقع الأمر عتيق جداً ـ وإنما لأنه مرتبط بذلك المحرك الكبير للحداثة، ألا وهو دولة الأمة) هي الاعتراف بسيادة الدولة وما نجم عنه من فصل للشؤون الداخلية والخارجية مع فرض حظر على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية. ولا يزال هذا عالماً تكون فيه القوة هي الضامن النهائي للأمن، عالماً يمكن فيه، من الناحية النظرية على الأقل، تغيير الحدود بالقوة. لا يعني هذا أن القوة في النظام الحديث هي فوق الحق، وإنما الحق ليس وثيق الصلة

على نحو خاص، إن القوة وداعي المصلحة العليا هما اللذان يهمان. ففي العلاقات الدولية، إنه عالم حساب المصالح وهو عالم القوى التي وصفها مكيافلّي وكلاوزفيتز.

لا تزال مفاهيم العالم الحديث وقيمه ومفرداته تسيطر على التفكير بشأن العلاقات الدولية. إن التصريح الكلاسيكي الذي أدلى به بالمرستون ومفاده أن ليس لبريطانيا أصدقاء دائمون أو أعداء دائمون وإنما مصالحها فقط هي الأبدية، لا يزال يقتبس وكأنه حقيقة دائمة تطبق كونياً. ولا تزال نظريات العلاقات الدولية تستند عموماً إلى هذه الافتراضات. وهذه تصح بوضوح بالنسبة لنظريات "الواقعيين". على سبيل المثال النظريات التي تقوم على أساس حساب المصالح وميزان القوى، كما يصح بالنسبة لنظريات "المثاليين" ـ التي تستند إلى الأمل بأن تحل هيمنة حكومة عالمية أو نظام أمن جماعي محل فوضوية الأمم.

إن الأمم المتحدة، كما جرى تصورها في الأصل، تنتمي إلى هذا الكون. فهي تمثل محاولة لإرساء القانون والنظام ضمن نظام دولة حديثة. ويشدد ميثاق الأمم المتحدة على سيادة الدولة من جهة ويهدف إلى المحافظة على النظام بالقوة. وإن قوة حق النقض أداة للتأكد من ألا تضطلع منظومة الأمم المتحدة

بأكثر مما تستطيع معالجته بمهاجمة مصالح القوى الكبرى. وبالتالي، جرى استنباط الأمم المتحدة لتثبيت نظام الدول وليس لخلق نظام جديد جوهرياً. وهذه ليست القصة بأكملها التي طورتها الأمم المتحدة منذ نشأتها، ولكن من حيث التصور فإن عنصر الأمن الجماعي لميثاق الأمم المتحدة يمثل محاولة لإلقاء ثقل النظام الدولي خلف الوضع الراهن، لكي يصبح المجتمع الدولي برمته الفاعل الموازن في نظام ميزان القوى.

قبل الانتقال إلى العنصر الثالث في النظام العالمي، تجدر الملاحظة بأن النظام الحديث يحوي بعض المشكلات المستمرة التي تميز نظم موازين القوى. وإن أبرز هذه المشكلات هي انعدام ميزان حقيقي في العديد من مناطق العالم. في الخليج، على سبيل المثال، لقد شاهدنا بالفعل نتائج ذلك. ولكن توجد أيضاً في أماكن أخرى دول قوية يمكن أن تصبح في ظل ظروف معينة عوامل مزعزعة للاستقرار. الهند هي أحد الأمثلة - هل سيظل التوازن النووي مع باكستان مستقراً؟ الصين مثال آخر - من دون وجود أمريكي في المنطقة، هل يكون التوازن بين الصين واليابان مستقراً؟

ما من أمر من هذه الأمور يمثل تهديداً في الوقت الحاضر، فالدول المذكورة منشغلة معظمها بالتنمية الاقتصادية وبأمنها الداخلي وتماسكها. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلها تمقت التدخل الخارجي الذي يمثل تحدياً لسيادة الدولة وتهديداً للنظام الداخلي على السواء. يمكن لأي من هذه البلدان، إذا ساءت الأمور بالنسبة لها، العودة إلى دولة سابقة للحداثة.

ولكن يمكن أن يكون الأمر مثيراً للهلع أيضا فيما لو سارت الأمور بطريقة صحيحة. إذ كثيراً ما كان إرساء التماسك الداخلي مقدمة للتوسع الخارجي. هكذا كان الوضع بالنسبة لبريطانيا بعد أن توحدت إنكلترا واسكتلندا (كانت الإمبراطورية "بريطانية" دائماً)، وكذلك الأمر بالنسبة لليابان بعد سنة 1868؛ وبالنسبة لألمانيا بعد سنة 1871. وإن كلاً من الصين والهند، رغم كونهما جزءاً من نظام دولة الأمة، كانت لهما بعض خصائص الإمبراطوريات. ولو كان لهما أن تطورا قدرة دولة الأمة على تركيز الولاء والقوة، لكانتا جبارتين جداً حقا. وفي الواقع فإن وصول أية دولة متماسكة وقوية في أجزاء عديدة من العالم يمكن أن يثبت أنه أكثر مما ينبغي في نظام ميزان قوة إقليمي.

هناك بلدان عديدة يمكن أن تصبح أقوى أو أكثر عدوانية مما ينبغي بالنسبة للتوازن الإقليمي. والأسماء المذكورة إنما هي مجرد أكبر الفاعلين الإقليميين؛ ولكن ينبغي ألا نصبح منهمكين أكثر مما ينبغي بالحجم، إذ يمكن للتماسك الداخلي والتكنولوجيا الحديثة (النووية منها خصوصاً) التعويض عن الحجم الصغير، حسبما توضح تاريخياً حالة بريطانيا. في عالم ما قبل الحداثة، يمكن أن تكون الدول (أو المهيأة لأن تصبح دولاً) خطيرة لكونها فاشلة. في العالم الحديث، فإن الدول الناجحة هي التي تشكل خطراً محتملاً.

في حال بروز دول جديدة قوية، من الممكن أن نرى إمبريالية جديدة. فقد يقرر البعض جعل جزء من الفوضى عبئاً على الرجل غير الأبيض. وفي هذه الحالة، لن يكون ذلك لأسباب اقتصادية؛ إذ إن ترويض الفوضى ليس مربحاً جداً اليوم - ولعله لم يكن كذلك قط. يرجح أن تنشأ الإمبريالية من بواعث دفاعية - عندما تصبح دولة فوضى قريبة فإنها تشكل تهديداً بطريقة ما. أو يمكن أن تكون الإمبريالية تسعى وراء فكرة. إن إقناع شعبك بالمجازفة بحياته في بلدان أجنبية تعمها الفوضى يتطلب الاعتقاد بأنك تنشر رسالة دينية،

أو تسعى إلى مهمة حضارية أو(في أسوأ الأحوال) بأنك ترسي التفوق الطبيعي لعرقك. هذا يتطلب ثقة وقناعةً. ثم إنه، إذا أردت أن تكون ناجحاً، عليك إقناع الشعب الذي تخضعه بأنك تقوم بذلك خدمة لمصالحه ومن أجل تحقيق نفع أعلى؛ إن معظم الناس تخضعهم الأفكار بدلاً من القوة. وفي هذا السياق، فإن الإسلام إمكانية على الأقل، إذ إن دولة إسلامية ناجحة، تتقد حماساً لنقل تعاليم القرآن إلى الكفار، أكثر احتمالاً بأن تشكل تهديداً (أو منقذاً) لعالم ما قبل الحداثة من أوربيين متشككين أو ولايات متحدة عنيدة وواقعية.

إن شروط نجاح هذا النوع من الإمبريالية الجديدة هي اليوم أصعب بكثير مما كانت عليه في القرون السالفة، إذ سيواجه الإمبرياليون الجدد وعياً وطنياً أيقظته (أو خلقته) أجيال سابقة من الإمبرياليين. ويتعين عليهم شرح السبب الذي يجعل الفكرة التي يعرضونها أسمى من ديمقراطية الغرب / الليبرالية / الرأسمالية / الاستهلاكية. إن هذه تحديات صعبة لبلد يهدف إلى تأسيس إمبراطورية جديدة؛ وقد تجعل من المتعذر العمل على استدامتها.

إن إمبريالية جديدة من أية دولة من الدول الحديثة لن تكون بالضرورة ضارة بالمصالح الغربية حيث إنها سوف تقام

في منطقة اختار الغرب التخلي عنها. وإن أي محاولة إرساء هيمنة إقليمية ستكون أكثر إشكالية، وقد تكون على المدى القصير تمثل تهديدا للمصالح الغربية وعلى المدى الطويل مصدر تهديد للغرب نفسه. ولقد شاهدنا بالفعل تهديداً كهذا في الخليج مع محاولة صدام حسين الفاشلة للاستيلاء على الكويت؛ ومن المحتمل تصوّر نشوء تهديدات في المحيط الهادئ. وفي حال حدوثها في غضون سنوات، هل سيكون الغرب مجهزاً مادياً ونفسياً وسياسياً للتعامل معها؟ إن هذا ينقلنا إلى مشكلة ما بعد الحداثة.

عالم ما بعد الحداثة

يمكن تسمية الجزء الثالث من النظام الدولي عنصر ما بعد الحداثة.[6] هنا، نجد أن نظام الدولة في العالم الحديث آخذ في الانهيار أيضاً، ولكن خلافاً لعالم ما قبل الحداثة، فإنه آخذ في الانهيار في مزيد من النظام بدلاً من الفوضى. لقد ولدت أوربة الحديثة مع معاهدة وستفاليا للسلام. وتبدأ أوربة ما بعد الحداثة بمعاهدتين، أولاهما معاهدة روما (1957) التي جاءت نتيجة إخفاقات النظام الحديث: ميزان القوى الذي توقف عن تحقيق التوازن ودولة الأمة التي نقلت القومية إلى

حدود قصوى تدميرية. إن معاهدة روما محاولة واعية وناجحة لتجاوز دولة الأمة.

إن معاهدة القوات التقليدية في أوربة هي الأساس الثاني لحقبة ما بعد الحداثة: لقد ولدت هذه المعاهدة نتيجة إخفاقات الحرب الباردة وتبديداتها وسخافاتها. ومن منطلق الأماني على الأقل، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوربة تنتمي أيضاً إلى هذا العالم. وهذا ما تفعله أيضاً بطرق مختلفة، اتفاقية الأسلحة الكيماوية، واتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام المضادة للأشخاص، والمعاهدة المنشئة لمحكمة جنايات دولية.

لا يعتمد نظام ما بعد الحداثة على التوازن؛ كما أنه لا يشدد على السيادة أو الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية. الاتحاد الأوربي نظام مطور تطويراً رفيعاً للتدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لدوله، حتى التدخل في أمور البيرة والسجق. كما أن معاهدة القوات التقليدية في أوربة فتحت آفاقاً جديدة في التدخل في مناطق هي عادة ضمن سيادة الدولة. إن أطراف المعاهدة - وهي أساساً الدول التي كانت في جوهرها حتى آنذاك أعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو - يتعين عليها الإبلاغ عن موقع أسلحتها الثقيلة (التي هي على أي حال محدودة بموجب المعاهدة) والسماح بأعمال التفتيش بالتحدي.

وبموجب هذه المعاهدة، يتعين أن يتم باتفاق متبادل تدمير أكثر من خمسين ألف بند من المعدات العسكرية الثقيلة - دبابات، مدفعية، طائرات هليكوبتر وما إلى ذلك - وهذا بالتأكيد حدث لا سابقة له. إن الاحتكار المشروع للقوة الذي هو جوهر صفة الدولة يخضع بالتالي لقيود دولية - ولكنها مفروضة ذاتياً.

من المهم إدراك ما يشكله هذا الحدث من ثورة خارقة للعادة. إن السلوك العادي والمنطقي للقوات المسلحة هو إخفاء قوتها ومعداتها عن الأعداء المحتملين. وتعتبر المعاهدات الخاصة بتنظيم هذه المسائل سخافة في المنطق الاستراتيجي. ففي المقام الأول، إنك لا تبرم اتفاقيات مع الأعداء، إذ لا يمكن الوثوق بهم. وفي المقام الثاني، إنك لا تسمح للعدو بأن يتجسس على قواعدك ويحصي أسلحتك. وإن معاهدة القوات التقليدية تفعل ذلك على وجه التحديد. ما الذي أحدث هذا السلوك الغريب؟ يجب أن يكون الجواب أن وراء مفارقة معاهدة القوات التقليدية في أوربة تكمن المفارقة المعادلة والمضادة للعصر النووي: وهي أنه من أجل الدفاع عن نفسك، يجب أن تكون مستعداً لتدمير نفسك. أثبتت المصلحة التي تتقاسمها البلدان الأوربية في تجنب كارثة نووية أنها كافية

للتغلب على المنطق الاستراتيجي العادي للارتياب والإخفاء. إن شدة التأثر المتبادل الذي وفر الاستقرار في العصر النووي قد امتد الآن إلى الطرف التقليدي للطيف حيث يصبح شفافية متبادلة. (إن الجمود النووي للحرب الباردة تضمن بالفعل بعض عناصر من بعد الحداثة إذ إنه اعتمد على الشفافية. ولكي يكون الردع ناجحاً، يجب أن يكون مرئياً).

إن الطريق للوصول إلى معاهدة القوات التقليدية في أوربة قد وضعت عبر واحد من الابتكارات الحقيقية القليلة في الدبلوماسية - تدابير بناء الثقة. ومن خلال ضباب الارتياب والخداع، أخذت دول الحرب الباردة تفهم في النهاية أن خصمها الإيديولوجي قد لا يكون في الواقع يخطط لمهاجمتها. ولقد تولدت تدابير منع نشوب حرب من خلال خطأ في التقدير من جراء ذلك، من مشاهدة المناورات، مثلاً. وتحولت هذه مع مرور الوقت إلى مشاهدة منظومات الأسلحة وإلى فرض قيود عليها. إن حل معضلة السجناء يكمن في وضع نهاية للسرية المتبادلة[7].

من ناحية، انهارت معاهدة القوات التقليدية في أوربة في مرحلة مبكرة بسبب تناقضاتها هي. واستناداً إلى تصميمها

الأصلي فقد جسدت فكرة التوازن بين كتلتين متعارضتين. وكانت العداوة هي الافتراض الأساسي: كان يلزم وجود توازن لإزالة احتمال أن يجازف أي جانب بشن هجوم. وكانت الشفافية لازمة للتأكد من وجود توازن حقاً. ولكن بحلول الوقت الذي يتحقق فيه التوازن والشفافية، سيكون من الصعب الإبقاء على العداوة. وتكون النتيجة بقاء الشفافية، ولكن بالمقابل تكون قد زالت العداوة والتوازن (وإحدى الكتلتين) عملياً. ولم يكن هذا بالطبع من فعل معاهدة القوات التقليدية في أوربة وحدها، وإنما نتيجة الثورة السياسية التي جعلت المعاهدة ممكنة. بيد أنها توحي بوجود تنافر أساسي بين النظامين: إن النظام الحديث القائم على التوازن ونظام ما بعد الحداثة القائم على الانفتاح لا يتعايشان معا بشكل مريح. إن التحقق الاقتحامي الذي هو في صلب نظام معاهدة القوات التقليدية في أوربة هو عنصر أساسي في نظام ما بعد الحداثة حيث سيادة الدولة لم يعد ينظر إليها بأنها مطلقة. ولكن معاهدات الحد من الأسلحة، رغم احتمال كونها بعيدة المدى، مثل معاهدة القوات التقليدية في أوربة ومعاهدة الأسلحة الكيماوية، فإنها مقاربات جزئية فقط للوصول إلى نظام ما بعد الحداثة.

رغم أن قبول المعاهدتين للتحقق الاقتحامي يتعارض مع التقليد المؤيد للحكم المطلق لسيادة الدولة، فإن المجال الذي تمت فيه التضحية بالسيادة يقتصر على الشؤون الخارجية والأمن، وبالتالي فإن المسموح به هو التدخل في الناحية الداخلية للشؤون الخارجية.

إن تطلعات منظمة الأمن والتعاون في أوربة تذهب إلى أبعد من ذلك نوعاً ما، إذ إن مبادئ المنظمة تغطي معايير السلوك الداخلي - إجراءات ديمقراطية، معاملة الأقليات، حرية الصحافة - التي هي بعيدة عن الاهتمامات التقليدية للسياسة الخارجية والأمنية. إن احتمال تطور المنظمة - مثلما تطمح - لتصبح نظام رقابة دولية للسلوك الداخلي يظل أمراً في عالم الغيب. ولكن إذا أصبحت كذلك، سيكون هذا تعارضاً إضافياً مع تقليد السيادة في نظام الدولة الأوربي الذي سينقل بلدان المنظمة كافة (أو جميع تلك الدول التي تتقيد بالقواعد) حتماً إلى عالم ما بعد الحداثة.

إن خصائص هذا العالم هي من النوع الذي يبدأ داخله التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية بالتفكك. هل إدارة السوق الواحدة للاتحاد الأوربي شأن داخلي أم خارجي؟ الجواب هو أنها شأن كليهما. فالتدخل المتبادل في بعض

مجالات الشؤون الداخلية والرقابة المتبادلة (على سلامة الأغذية، والإعانات التي تقدمها الدولة، وحالات عجز الموازنة) أمر طبيعي بالنسبة لدول ما بعد الحداثة. داخل الاتحاد الأوربي تخضع الاندماجات والإعانات لقواعد مشتركة. في معظم البلدان الأوربية، نجد أن الأحكام التي تصدرها المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في جميع أنواع المسائل الداخلية (ما إذا كان يمكنك ضرب أطفالك مثلاً) تعتبر أحكاما قطعية. فاستخدام القوة لحل النزاعات هي طريقة مرفوضة. يمكن تسوية نزاعات طفيفة بقواعد مشتركة أو قرارات صادرة عن محاكم؛ أما المسائل الأكثر جوهرية، مثل النزاع البريطاني - الإسباني حول جبل طارق، فهي متروكة للزمن والتفاوض. في معظم الحالات نجد أن القواعد في النظام تنفذ ذاتياً، إذ لا أحد يجبر دولاً على إطاعة قواعد معاهدة القوات التقليدية في أوربة أو على دفع غرامات تفرضها عليها محكمة العدل الأوربية. وهي تفعل ذلك بسبب مصلحتها كدول فردية في إنجاح النظام الجماعي، وداخل الاتحاد الأوربي؛ لأن للجميع مصلحة في المحافظة على حكم قانون الاتحاد.

بالنسبة لدول ما بعد الحداثة تتزايد عدم أهمية الحدود. إذ بفضل الصاروخ والسيارة والقمر الصناعي، فإن هذا هو واقع

الحياة في القرن الحادي والعشرين. فقد أزيلت إشارات الحدود داخل معظم الاتحاد الأوربي ولا تعرف أنك أصبحت في بلد مختلف إلا من خلال اختلاف ألوان شواخص الطرقات. يتم تنفيذ الأحكام القانونية حالياً عبر حدود الدول، وتصل إلى حد غرامات عن مخالفات وقوف السيارات. وفي هذه البيئة، فإن الأمن الذي كان يعتمد ذات يوم على أساس الجدران، أصبح يعتمد على الانفتاح والشفافية وشدة التأثر المتبادلة. في بعض علاقات ما بعد الحداثة ـ مع روسيا مثلا ـ فإن الشفافية محدودة ومحددة بعناية في معاهدات، مثل معاهدة القوات التقليدية في أوربة. إن هذه ثورة في الشؤون الاستراتيجية. فبين جملة أمور، نجد أن تطبيق مبادئ ما بعد الحداثة قد أحدثت ثورة في حياة الدولة.

لقد تم بالفعل ذكر أبرز مؤسسات ما بعد الحداثة، ولكن هذه القائمة ليست كلية على الإطلاق. وتندرج محكمة ستراسبورغ لحقوق الإنسان في هذه الفئة، وهي تتدخل مباشرة في الولاية القضائية الداخلية. ولا تقل الاتفاقية الخاصة بالتعذيب لفتاً للنظر فهي تسمح بالتفتيش بالتحدي للسجون، وبزيارات تفتيش دون سابق إنذار ودون تأشيرات، في أي وقت وفي أي مكان. وفي المجال الاقتصادي، فإن صندوق

النقد الدولي والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يديران نظم المراقبة الاقتصادية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جنباً إلى جنب مع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم التفتيش الخاصة، هي جزء من أمن ما بعد الحداثة - يسمح البروتوكول الإضافي للوكالة بوصول المفتشين النوويين إلى أي موقع وفي أي وقت. وإن انعدام الانفتاح من جانب الدول النووية نفسها، ناهيك عن الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مثل الهند وباكستان وإسرائيل، يترك النظام غير تام في الوقت الحالي.

إن محكمة الجنايات الدولية مثال صارخ على فصل التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية. إذا كان للعالم أن يحكمه القانون بدلاً من القوة عندئذ سوف يعامل الخارجون على القانون بمثابة مجرمين. وهكذا، في عالم ما بعد الحداثة استبدلت دواعي المصلحة العامة ولا أخلاقية مكيافلي بوعي أخلاقي ينطبق على العلاقات الدولية فضلاً عن الشؤون الداخلية، وهذا هو سبب تجدد الاهتمام في مسألة ما إذا كان يجب اعتبار الحروب عادلة أم لا لقد أنشئت هذه المؤسسات بموجب معاهدات تقليدية بين دول سيادية وأقرتها برلمانات

وطنية ، ولكن كانت النتيجة شبكة متنامية من المؤسسات تتجاوز المعايير التقليدية للدبلوماسية الدولية.

يعالج النظام الأمني الجديد لعالم ما بعد الحداثة المشكلات التي سبق تحديدها والتي جعلت ميزان القوى غير مجد. إذ باستهدافه منع الحرب فإنه يأخذ في الحسبان أهوال الحرب التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحديثة؛ بل إنه يعتمد إلى حد ما على التكنولوجيا وعلى الخشية من الأهوال. وهو أكثر انسجاما أيضاً مع المجتمعات الديمقراطية. إن المجتمع المفتوح داخلياً يتجلى في نظام دولي أكثر انفتاحاً. وأخيراً، بما أن الأمن القومي لم يعد يعتمد على التوازن، فهو قادر على ضم دول كبيرة وذات قوة كامنة. إن توحيد ألمانيا سلمياً هو في حد ذاته برهان على أن النظام قد تغير.

تتمثل إحدى صعوبات دولة ما بعد الحداثة في أن الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية مرتبطة ارتباطاً قوياً بالدولة الإقليمية. وكانت مجموعة الهوية الوطنية والإقليم الوطني، والجيش الوطني، والاقتصاد الوطني والمؤسسات الديمقراطية الوطنية ناجحة نجاحاً هائلاً. قد يكون الاقتصاد وسن القوانين والدفاع مغروزين بشكل متزايد في الأطر الدولية وقد تكون حدود الإقليم أقل أهمية، ولكن الهوية

والمؤسسات الديمقراطية تظل وطنية بعناد. وهذا هو السبب الذي يجعل الدول التقليدية تظل الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية للمستقبل المنظور، حتى وإن كانت قد توقفت عن التصرف بأساليب تقليدية.

ما هو أصل هذا التغيير؟ إن النقطة الجوهرية هي أن "العالم قد أصبح صادقاً" ولم يعد عدد كبير من أقوى الدول يريد القتال أو الغزو. وهذا يؤدي إلى عالم ما قبل الحداثة وما بعد الحداثة على السواء. لم تعد فرنسا تفكر في غزو ألمانيا أو إيطاليا، رغم حيازتها أسلحة نووية مما ينبغي أن يضعها نظرياً في وضعية تفوّق ساحق. كما أن فرنسا لا تفكر في غزو الجزائر لتوطيد النظام. لقد ماتت الغريزة الإمبريالية على الأقل بين القوى الغربية. (رغم أن الإمبريالية قد تعود بأشكال أخرى كما سنرى لاحقاً). إن حيازة الأراضي لم تعد تحظى بالاهتمام. إن حيازة سكان تابعين من شأنه أن يمثل كابوسا لمعظم الدول.

هذا ليس بدعة كلياً، إن الإمبريالية تلفظ أنفاسها منذ مدة طويلة. وكانت بريطانيا تخترع وضع الدومنيون في القرن التاسع عشر، وتحت ضغط شديد، في واقع الأمر، فقد جعلت إيرلندا تفلت من يدها في أوائل القرن العشرين.

أذعنت السويد لاستقلال النرويج في سنة 1905. ولكن ما هو جديد كلياً أن أوربة ينبغي أن تتكون بالكامل نوعاً ما من دول لم تعد محكومة بالضرورة الإقليمية.

إذا صحت هذه النظرة، فإن ذلك يعني أنه ينبغي لنا ألا نفكر في الاتحاد الأوربي أو حتى حلف الناتو بكونهما سبباً في استتباب السلم لمدة نصف قرن في أوربة الغربية، على الأقل ليس بالطريقة الفظة التي يتم الجدل بها أحيانا بأن الدول التي تدمج صناعات الفولاذ والفحم التابعة لها لا يمكن أن تقاتل إحداها الأخرى، إذ إن المواد الأولية اللازمة للحرب مملوكة بصورة مشتركة. كما أن وجود تخطيط عسكري مشترك أو مركز قيادة مشترك في إطار حلف الناتو لا يعني أن الحرب مستحيلة. لا تؤدي المؤسسات المشتركة تلقائياً إلى السلام، بل إنها ليست ضرورية. ومع كل ذلك، فإن بلدان رابطة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) لم تحارب إحداها الأخرى، رغم أن معظمها لم تكن لمدة طويلة أعضاء سواء في حلف الناتو أو في الاتحاد الأوربي. إذا أرادت البلدان أن تحارب إحداها الأخرى، فإنها ستجد طريقة لذلك. لقد أظهرت يوغوسلافيا أن سوقاً واحدة وعملة واحدة وقوات مسلحة متكاملة يمكن تفكيكها إذا أراد المعنيون القتال.

ورغم ذلك، فإن حلف الناتو والاتحاد الأوربي قد لعبا دوراً هاماً في تقوية وتدعيم الحقيقة الأساسية القائلة بأن بلدان أوربة الغربية لم تعد تريد محاربة إحداها الأخرى. وقد عزز حلف الناتو الانفتاح العسكري بدرجة أكبر مما كان قائماً حتى الآن، إذ يتم تخطيط القوة على المكشوف، حتى إن لم يكن إجراءً مشتركاً بقدر ما يفترض أن يكون. وتعزز التمارين المشتركة وهيكل قيادة متكاملة هذا الانفتاح. وبالتالي كان يوجد لسنوات عديدة ضمن أوربة الغربية، بصفة غير رسمية، نوع من المعاهدة الداخلية تتعلق بالقوات التقليدية في أوربة، حيث كانت كل دولة على علم تام بما لدى جيرانها من أسلحة، ولكن الفرق هو أن الدول كانت في معظم الوقت تحث إحداها الأخرى على زيادة إنفاقها الدفاعي بدلاً من خفضه.

ما من شك في أن التضامن الذي نجم عن وجود عدو مشترك قد لعب دوراً أيضاً في البداية على الأقل. والأهم من ذلك وجود صديق مشترك. فقد مكن وجود القوات الأمريكية في ألمانيا من إبقاء قواتها عند مستويات أقل مما كان يمكن أن يقتضيه وضعها الاستراتيجي: إذ من دون تلك القوات كانت ألمانيا ستحتاج إلى إبقاء قوات كبيرة بما فيه

الكفاية للتعامل مع حرب على جبهتين - ضد فرنسا وضد روسيا في آن واحد. ومن شأن هذه القوات أن تكون سبب هلع لدى جيرانها ولربما كانت قد أثارت سباق تسلح أيضاً. إن هذه الحالة، التي تدعى أحياناً المعضلة الاستراتيجية، أمر معهود في نظام توازن القوى. فالقوات الدفاعية لبلد ما ينظر إليها جيرانها بوصفها تهديداً. وإذا افترض الجميع أسوأ الأحوال، تكون النتيجة سباق تسلح أو شكلاً آخر من عدم الاستقرار. ذلك هو منطق توازن القوى.

وكان يمكن أن ينطبق التفكير نفسه في المجال النووي أيضاً. إن صح التعبير، فإن الضمانة النووية الأمريكية مكّنت ألمانيا من البقاء دولة غير نووية. ولكن حتى وإن سلكت ألمانيا سياسة إبقاء مستوى منخفض من الأسلحة واختارت أن تبقى دولة غير نووية، فإن هذا لم يكن ليكفي، على الأقل ليس إذا كان قد تم اتباع هذه السياسات بمعزل عن بعضها بعضا. إذ كان يمكن أن تستمر فرنسا أو بريطانيا في الشك بوجود حشد سري للقوات الألمانية أو وجود برنامج ألماني سري للأسلحة النووية. لذلك ما كان يهم قبل كل ذلك هو الانفتاح الذي خلقه حلف الناتو، الذي كان ولا يزال تدبيراً هائلاً لبناء الثقة بين دول الغرب.

ولهذا السبب كانت إعادة توحيد ألمانيا داخل حلف الناتو في غاية الأهمية. وهذا بطريقة عجيبة، جزء من الطريقة التي ربح بها حلف الناتو الحرب الباردة: ليس بهزيمة روسيا وإنما بتغيير وضع ألمانيا الإستراتيجي. فقد أتاح الحلف إطارا مكن ألمانيا ـ المركز السطحي للحرب الباردة ـ أن تتوحد من جديد. لقد انهار نظام ميزان القوى في أوربة بسبب ألمانيا، وبدا لمدة ما أن حل المشكلة كان تقسيم ألمانيا (تماماً مثلما كانت عليه بعد حرب الثلاثين عاماً). وبالمنطق نفسه، كانت الحرب الباردة ضرورية للمحافظة على التقسيم. فقد احتاج التوازن في أوربة إلى ألمانيا مقسمة واحتاجت ألمانيا مقسمة إلى أوربة مقسمة. ومن أجل إعادة توحيد ألمانيا، كانت ثمة حاجة إلى نظام أمن مختلف: في الواقع نظام ما بعد التوازن وما بعد الحداثة، كان حلف الناتو أحد عناصره الرئيسية.

وكانت أوربة الموحدة هي العنصر الآخر: إذ إن الدور الأمني للوحدة الأوربية مماثل لدور حلف الناتو رغم أنه من الأصعب رؤية هذا لكونه بعيداً عن الطرف الحاد للعتاد العسكري. ليست هيئة الفحم والفولاذ (التي لم تدمج الصناعة بقدر ما دمجت السوق ـ فقد ظلت مناجم الفحم الألمانية ألمانية وظلت مصانع الفولاذ الفرنسية فرنسية) هي

التي حالت دون أن تقاتل بلدان أوربة إحداها الأخرى، ولكن الواقع أنها لم تكن تريد أن تفعل ذلك. ورغم ذلك، فإن هيئة الفحم والفولاذ والسوق المشتركة والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الزراعية المشتركة (وما إلى ذلك) قد أدّت وظائف داعمة هامة. فقد أدخلت درجة جديدة من الانفتاح لم يكن معروفاً في أوربة حتى ذلك الحين. وأسفرت عن عقد آلاف الاجتماعات على مستوى الوزراء والمسؤولين بهدف أن يعرف جميع المعنيين بالقرارات المتعلقة بالسلم والحرب بعضهم بعضاً معرفة جيدة.

قد يتفقون أو لا يتفقون، وقد يحب أو لا يحب أحدهم الآخر، ولكنهم ينتمون إلى المنظمة ذاتها ويعملون معاً ويعقدون صفقات معاً بشأن نطاق واسع ورائع من المواضيع، بناءً على أوضاع تتناسب مع حجم حالات العجز في ميزانيتهم. ووفقاً لمعايير الماضي، فإن هذا يمثل قدراً هائلاً مما يمكن تسميته الاندماج الإداري (فهو ليس اندماجاً سياسياً أوربياً كاملاً - يحتاج، بين جملة أمور، إلى أحزاب سياسية أوربية - ولا اندماجاً اقتصادياً يحدث على مستوى الشركة والمستثمر والقوة العاملة). مقارنة مع الماضي، نجد أنه يمثل نوعاً من العلاقات السياسية غير المعروفة قبل الآن. من أجل خلق مجتمع

دولي، يلزم تكييف دولي للأغراض الاجتماعية وتتمثل إحدى الوظائف الهامة لمؤسسات بروكسل بتوفير ذلك.

وتتمثل وظيفة هامة ثانية في تأمين إطار لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. وبما أن القوة لم تعد خياراً، فيلزم مزيج من القانون والمساومة والتحكيم: يوفر الاتحاد الأوربي هذا في معظم الأحوال (ليس جميعها إذ، على سبيل المثال، تبقى النزاعات الإقليمية خارج نطاقه). وينظم إطار المساومة والقانون ذاته أيضاً قدراً كبيراً من التعاون الوطني. وحسبما لاحظ مراقب (مستاء)، فإن الاتحاد الأوربي هو منظمة لا تسعى لتحقيق مصلحة أوربية، وإنما لتحقيق مصالح وطنية بشكل أكثر فاعلية. في سياق ما بعد الحداثة، فإن عبارة "أكثر فاعلية" تعني من دون الاضطرار للجوء للوسائل العسكرية.

الاتحاد الأوربي هو أكثر الأمثلة تطوراً لنظام حديث لاحق. فهو يمثل الأمن عبر الشفافية والشفافية عبر الترابط. إنه نظام عبر وطني أكثر منه نظاماً فوق القوميات. رغم أنه لا يزال هناك البعض الذي يحلم بدولة أوربية (تكون فوق القوميات)، فهؤلاء أقلية اليوم ـ وهم أقلية صغيرة جداً إذا أخذ المرء في الحسبان رأياً من غير النخبة. والحلم هو من مخلفات عصر سالف. وهو يرتكز إلى الافتراض القائل إن دول الأمم

خطرة بصورة أساسية وإن السبيل الوحيد لترويض فوضى الأمم هو فرض الهيمنة عليها. ومما يدعو للغرابة أنه بعد خلق هيكل حوّل دولة الأمة إلى شيء أكثر من متمدن وأفضل تكيفاً مع عالم اليوم، لا يزال هناك متحمسون يريدون استبداله بشيء أعتق. إذا كانت دولة الأمة مشكلة، عندئذٍ من المؤكد أن الدولة العظمى ليست حلاً.

ورغم ذلك، من غير المحتمل أن الاتحاد الأوربي، كما هو في مستهل القرن الحادي والعشرين، قد بلغ مثواه الأخير. على المدى الطويل، نجد أهم سؤال هو ما إذا كان التكامل يمكن أن يظل عملية مناوئة للسياسة إلى حد كبير. من اللافت للنظر أن التكامل النقدي قد تحقق على وجه التحديد بإزالة السياسة النقدية من أيدي السياسيين ونقلها إلى التكنوقراطيين. قد لا يكون هذا شيئاً سيئاً، ولكن في ثقافة أوربة المتعمقة في الديمقراطية، فإن تطوير الاتحاد الأوربي كاستمرار للدبلوماسية بطرق أخرى بدلاً من استمرار السياسة بوسائل أخرى يمكن أن يستوجب ثمناً في النهاية، إذ تحتاج المؤسسات الدولية إلى ولاء المواطنين تماماً كما تفعل مؤسسات الدولة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإشراك المواطن في تحقيق ذلك بطريقة أكثر مباشرة.

مصالح الدول

ينبغي عدم إساءة فهم القول بأن الاتحاد الأوربي (أو بالأحرى مجلس أوربة أو منظمة الأمن والتعاون في أوربة) هو منبر تسعى فيه الدول إلى تحقيق مصالحها إذ إن"المصالح" تعني شيئاً مختلفاً عن الدول الحديثة ودول ما بعد الحداثة التي تخلفها. إن "المصالح" التي أشار إليها بالمرستون بأنها أبدية كانت في الأساس مصالح أمنية. وقد تضمنت مفاهيم مثل وجوب إبقاء الروس خارج البحر الأبيض المتوسط، ووجوب عدم السماح لقوة واحدة بالسيطرة على قارة أوربة، ووجوب أن يكون سلاح البحرية البريطاني أكبر من أكبر سلاحين بحريين تاليين مندمجين وما إلى ذلك. وحتى في حال تعريف الكلمة بهذه العبارات، فإن المصالح ليست أبدية بأي حال من الأحوال، رغم أنه يمكن أن يكون لها عمر استهلاكي يقاس بالعقود على أقل تقدير. ويتم تعريف هذه المصالح بالمشكلات الأمنية في عالم من دول مفترسة بشكل جوهري. إن شأن الدولة الأساسي هو حماية مواطنيها من الغزو: ومن هنا تأتي الطبيعة المطلقة، إن لم تكن الأزلية، لهذه المصالح. وعلى أي حال، فإن الأمن مسألة حياة وموت ـ ولهذا السبب يشار إليه بـ"المصالح الحيوية".

لا تزال هذه المصالح موجودة للغرب اليوم: على سبيل المثال، إن المصلحة الغربية الحيوية تقضي بألا يسيطر بلد واحد على إمدادات النفط العالمية، أو ألا تقع أسلحة نووية في أيدي أناس غير مستقرين وعدوانيين وغير مسؤولين، أو ألا يسمح أبداً لشبكات إرهابية بالنمو ثانية بحيث تصبح بـ "حجم" القاعدة. مثلاً، إذا أصبحت اليابان عرضة لتهديد عسكري خطير، سيكون هناك اهتمام غربي، وربما اهتمام حيوي، في الدفاع عنها، ذلك أن الصناعة اليابانية هي مكون متكامل من السوق العالمية، وهي حيوية للعديد من الصانعين وباعة المفرّق الغربيين، ولأن الفشل في الدفاع عن ديمقراطية صناعية قرينة من شأنه أن يكون مؤشراً على بداية نهايتنا جميعاً.

هذه أمثلة على المشكلات التي تنجم عن المصادمات بين عالم ما بعد الحداثة والعالم الحديث. لا توجد داخل عالم ما بعد الحداثة تهديدات أمنية بالمعنى التقليدي، كون أفراده لا يفكرون في غزو أحدهما الآخر. إن ما تجري مناقشته من مصالح داخل الاتحاد الأوربي هي في الأساس مسائل تتعلق بأفضلية السياسات وتقاسم الأعباء. ليس ثمة سبب جوهري يجعل فرنسا مستعدة لأن تضحي في المفاوضات التجارية

بمصالح شركاتها التي تعمل في مجال البرمجيات لصالح مزارعيها. إنها مجرد مسألة أفضليات السياسات والانتماءات السياسية لأولئك الذين يتولون السلطة آنذاك. إن"مصالح" فرنسا تحددها العمليات السياسية ويمكن أن تتغير مع تغير الحكومات. في بريطانيا، جلبت حكومة تاتشر معها التزاماً بفتح الأسواق أقوى مما أبدته الحكومات التي سبقتها. لقد ولدت "المصلحة" في الأسواق الحرة في سنة 1979 ـ ولم تكن أبدية بكل تأكيد. إن المصالح الوطنية الحيوية التي تم الدفاع عنها في توافق لوكسمبورغ (الآلية التي بموجبها تحتفظ بعض دول الاتحاد الأوربي بإمكانية ممارسة حق النقض حين تكون المصالح الوطنية هي المعرضة للخطر) هي من شبه المؤكد ليست حيوية ولا وطنية بل وهي ليست "مصالح" بالمعنى الذي قصده بالمرستون ـ غير أن كل هذا لا يعني القول إنها ليست هامة.

إذا كان النصف الثاني من فرضية بالمرستون القائلة إن المصالح أبدية لم يعد ينطبق في عالم ما بعد الحداثة. فالنصف الأول، القائل إن ما من بلد لديه أصدقاء دائمون، هو أيضا مغاير للواقع. ومع أن الصداقة تكاد تكون مفهوماً ينطبق بين الدول، فإن مؤسسات مثل الاتحاد الأوربي وحلف الناتو

تشكل شيئاً أشبه بصك زواج. في عالم لا يوجد فيه أي شيء مطلق، دائم أو يتعذر إلغاؤه، فإن العلاقات بين عالم ما بعد الحداثة هي على الأقل أكثر ديمومة من أية مصالح تابعة للدولة، بل لعلها سوف تثبت أنها دائمة حقاً. وبالفعل، إذا عجزت عن أن تكون كذلك، عندئذ يحتمل أن تكون تجربة عالم ما بعد الحداثة قد فشلت.

وفي جميع الأحوال، ينبغي أن نتحاشى نقل مفردات العالم الحديث إلى عالم ما بعد الحداثة. قد تمارس ألمانيا (من حين إلى آخر) تأثيراً مسيطراً في الاتحاد الأوربي أو يمكن أن تسيطر الولايات المتحدة على صنع السياسات في حلف الناتو، ولكن هذا النوع من السيطرة الذي يتحقق عن طريق الإقناع أو يشترى بأية طريقة أخرى، يختلف عن السيطرة بواسطة الغزو المسلح. (بالطبع لم يتم ذكر هذين البلدين عرضاً ولكن لعل الحقيقة الهامة في كل حالة ليست في حجمهما، ولكن كونهما أكبر المساهمين الماليين لهاتين المؤسستين).

من ينتمي لعالم ما بعد الحداثة؟

إن وجود نظام أوربي جديد يقوم على أساس الانفتاح والتدخل المتبادل أمر واضح. إن بلدان الاتحاد الأوربي هي

بدهياً أعضاء، ولعل البلدان الواقعة على حوافها الآخذة في الاتساع هي أكثر عصبية بقليل. ومهما يحدث للاتحاد الأوربي - سواء واصل المسيرة ليصبح نوعاً أكمل من الفدرالية أو وقف عاجزاً في منتصف الطريق - فإن الدولة في أوربة الغربية لن تكون أبداً هي نفسها مرة أخرى.

رغم أن هذه الصفات المميزة لما بعد الحداثة تنطبق على دول الاتحاد الأوربي، فهي لا تنطبق بالضرورة بينها وبين دول أخرى: حين اختارت الأرجنتين أن تتصرف وفقاً لقواعد كلاوسفتز Clausewitz بدلاً من قواعد كانط Kant، تعين على بريطانيا الرد على المستوى نفسه. وبالمثل، أثناء الحرب الباردة، تعين على الدول الأوربية كافة التصرف بناء على المنطق القديم المتمثل بالقوة والخداع والريبة فيما يخص حلف وارسو، رغم أن منطق ما بعد الحداثة جرى تطبيقه فيما بينها على نحو متزايد.

تمثل روسيا مشكلة هامة. هل ستصبح دولة ما قبل الحداثة أو دولة الحداثة أم ما بعد الحداثة؟ إنها تجسد الاحتمالات الثلاثة كافة. ولعل انهياراً إلى ما قبل الحداثة هو الأقل احتمالاً. إن مشهد روسيا الذي تم إسباغ الطابع الحضري والصناعي عليه قليل التحمل للفوضى. وإن الخطر في أن تصبح

الدولة في غاية القوة هو أشد من خطر اختفائها كلياً. غير أنه توجد أيضاً في روسيا عناصر ما بعد الحداثة تحاول الخروج. وإن قبول روسيا معاهدة القوات التقليدية في أوربة وقبولها مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوربة في الشيشان أثناء حرب الشيشان الأولى (وإن لم يكن أثناء الحرب الثانية) يوحي بأنها ليست غائبة كليا عن مبدأ الانفتاح. إن الكيفية التي تتصرف بها روسيا فيما يخص التزاماتها لما بعد الحداثة بموجب المعاهدات ـ لا سيما التزاماتها بموجب معاهدة القوات التقليدية في أوربة، وإنما أيضاً تلك الآخذة في توليها عبر عضوية مجلس أوربة ـ ستكون عاملاً حاسماً للمستقبل، وكذلك الأمر بالنسبة لسلوك بقية أوربة حين تقرر كيف تبني علاقاتها الأمنية مع روسيا.

من بين البلدان غير الأوربية، نجد أن اليابان، بحكم ميولها، دولة ما بعد الحداثة، ولديها حدود مفروضة ذاتياً على إنفاقها وقدراتها الدفاعية. لم تعد مهتمة بحيازة الأراضي ولا باستخدام القوة. ولعلها تكون مستعدة لقبول تحقق اقتحامي. إنها تمارس بحماس مذهباً متعدد الأطراف. ولو لم تكن على الجانب الآخر من العالم، لكانت عضواً طبيعياً في منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربة أو الاتحاد الأوربي. من

المؤسف لليابان أنها دولة ما بعد الحداثة محاطة بدول منغلقة بقوة داخل عصر سابق: إن مذهب ما بعد الحداثة في إحدى البلدان غير ممكن إلا لحد ما ولأن معاهدتها الأمنية مع الولايات المتحدة تمكنها من العيش وكأن جوارها أقل خطراً. وفي حال تطورت الصين بطريقة لا تبشر بالخير (إما تطورات الحداثة أو ما بعد الحداثة)، يمكن أن تضطر اليابان للرجوع إلى الحداثة الدفاعية.

وماذا عن غيرها من المناطق؟ إن ما أصبح حقيقة في أوربة هو تطلع في أجزاء عديدة أخرى من العالم. إن رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[8]، ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA)[9] والسوق المشتركة في أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)[10] وحتى الاتحاد الإفريقي (AU)[11]، توحي على الأقل بتطلع نحو بيئة بعد حديثة. إن لدى العديد من هذه المنظمات برامج تتبع النمط المطور في الوحدة الأوربية. ومن غير المحتمل أن يتحقق سريعاً تطلع ما بعد الحداثة لإقامة منطقة يحكمها القانون. إن معظم البلدان النامية غيورة للغاية على استقلالها الذي اكتسبته بشق الأنفس وعلى درجة كبيرة من عدم التيقن من هويتها بحيث إنها لن تسمح بالكثير من التدخل في الشؤون الداخلية. ورغم

ذلك، فإن التقليد أسهل من الاختراع ولعل الحداثة البعدية السريعة يمكن أن تلي التصنيع السريع الجاري بالفعل في أجزاء عديدة من العالم. قد تكون قوة أوربة العسكرية قد انخفضت ولكن تبقى قوة القدوة ولعل ذلك هو معادل ما بعد الحداثة للإمبريالية.

هيمنة ما بعد الحداثة؟

إن جماعة ما بعد الحداثة هي مجموعة قوية ومتنامية من الدول. وإذا أضفنا إلى ذلك يابان ما بعد الحداثة المتوقعة والبلدان الطموحة في أمريكا اللاتينية، فنجدد أنها مجموعة ينبغي أن تكون قادرة على ممارسة تأثير قوي على كيفية تنظيم العالم، من منطلق اقتصادي على الأقل. حتى تلك الدول التي تصر على السيادة تجد أنفسها متشابكة في مجموعة من المؤسسات التعاونية والاتفاقيات الناظمة للتجارة والنقل والاتصالات وما إلى ذلك. وأحياناً - من أجل اكتساب وصول للأسواق المالية - قد تجد أنفسها مضطرة لقبول تدخل في شؤونها الاقتصادية من جانب صندوق النقد الدولي. وإن تلك الدول التي تريد اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوربي تجد أنها مرهونة بشرط يتعلق بحقوق الإنسان.

إن أقوى الدول الحديثة تقاوم ذلك. فقد قبلت الصين عدداً قليلاً نسبياً من الالتزامات الدولية الملزمة. وتشتهر الهند بمقاومتها ترتيبات قد تنتهك سيادتها. ولكن معظم الدول توافق على التنظيم المتعدد الأطراف للعالم وجميعها تستفيد منه.

يمكن اعتبار النظام المتعدد الأطراف الذي نما في عالم ما بعد الحرب بمثابة هيمنة ما بعد الحداثة. لكنها في الحقيقة ليست عميقة إلى ذلك الحد. إن تلك الأجزاء من النظام الذي تديره منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي هي ذات أهمية حيوية للرخاء ولكن خلافاً للمعاهدات الرئيسية في أوربة، فهي ليست أساسية للأمن. بالنسبة لمعظم الدول غير الأوربية، نجد أن النظام العالمي التعاوني، رغم كونه بالغ الفائدة لها في العديد من الطرق،هو موضع تذمر واستياء لأنه يتدخل في ممارسة سيادتها. في أزمة أمنية، حيث تكون السيادة عرضة لتهديد حقيقي، من شأن الروابط المتعددة الأطراف أن تضع تقييداً قليلاً على الإجراء العنيف، وفي الأسوأ ، فإنها ببساطة سوف تزول.

وبالتالي، فإن صورة النظام المحلي والفوضى الدولية هي صورة زائفة على أحد الأصعدة. فالعالم في واقع الأمر هو نظام مهيكل ومنتظم (وإن كان من دون سلطة مركزية). ومن جهة أخرى، تظل الفوضى الحقيقة الأساسية في المجال الأمني لمعظم أجزاء العالم. وحين يقرر أحد ما استخدام القوة، يعود النظام إلى شريعة الغاب، بصرف النظر عما قد يوجد من اتفاقيات تجارية. وهذا ما حدث في أوربة مع قدوم الحرب العالمية الأولى، رغم الأسواق المفتوحة وارتفاع مستوى الترابط الاقتصادي بين الدول الأوربية آنذاك.

وعلى نقيض ذلك، فإن الهياكل التعاونية في أوربة تعزز السيادة من خلال تعزيز الأمن. إذا كان نظام ما بعد الحداثة يحمي أمنك بشكل أفضل مما يفعله ميزان القوى، فإنه عندئذ يقوي قدرتك على ممارسة سيادتك. والنقطة هي أن الدول الأوربية تعرّف السيادة الآن على نحو مختلف عما كان حتى ذلك الحين: لم يعد احتكار الدولة لصنع القانون موجوداً فيما يخص أعضاء الاتحاد الأوربي، وحتى بالنسبة لبلدان أوربية أخرى، فهي محدودة بمعاهدات مثل تلك الموجودة في إطار مجلس أوربة (مثلاً بشأن الولاية القضائية لمحكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ).

ثم إن احتكار الدولة للقوة تقيده أيضاً التحالفات، ومعاهدة القوات التقليدية في أوربة وغيرها من معاهدات الحد من الأسلحة. وفي بعض الحالات، كانت اتفاقيات الوحدة الأوربية تعدل احتكار القوة بشأن مسائل ضبط الأمن (الشرطة هي الذراع المحلية لاحتكار القوة الشرعية)، والسماح للشرطة بالعمل بطرق محدودة في أراضي بعضها البعض. ويعني كل هذا أن دولة العهود الغابرة، التي تملك السيادة على أراضيها، القادرة على أن تفعل ما تشاء حين تختار دون أي نوع من التدخل الخارجي، قد تعرضت لتعديل جوهري.

في هذه الظروف ماذا تعني السيادة لدولة ما بعد الحداثة؟ لعل الجواب هو مزيج من العناصر: في قلبها تبقى السيطرة الداخلية، وخصوصاً الاحتكار القانوني للقوة، والقدرة على صنع القوانين وتنفيذها. ولكن على الصعيد الدولي تحول التركيز من السيطرة على الأراضي والجيوش إلى استطاعة الانضمام لهيئات دولية وعقد اتفاقيات دولية. إن صنع السلام هو جزء من السيادة بقدر ما هو صنع للحرب. بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة، فإن السيادة هي مقعد على طاولة المفاوضات.

الولايات المتحدة

إلى أين تنتمي أمريكا في هذا العالم؟ ليس من المبالغة القول إن أمريكا اخترعت العالم. إذا استطاع الأوربيون تطوير الأمن عبر الشفافية، فذلك لأن أمريكا تقف خلف هذا ـ والأمن من خلال القوة المسلحة. بمعنى ما، لقد وقفت الولايات المتحدة خارج النظام، ووقفت فوقه بصفتها حارسة له.

إن القوة العسكرية للولايات المتحدة هي الحقيقة المركزية في علم السياسة الطبيعية إذ تمثل 38 في المائة من جميع الإنفاق العسكري في العالم ونسبة اكبر بكثير من القدرات العسكرية. لا توجد قوة تقليدية في العالم تستطيع أن تخوض حرباً شاملة ضد أمريكا وتنتصر فيها. بل إنه، بعبارة غير واقعية كلياً، لو شنت بقية دول العالم هجوماً مشتركاً على الولايات المتحدة، لانهزمت تلك الدول.

إن الأسئلة حول كيفية تنظيم العالم إنما هي على الأقل أسئلة جزئية عن سياسة الولايات المتحدة التي هي القوة الوحيدة التي لديها استراتيجية عالمية ـ بمعنى آخر فهي القوة الوحيدة التي لديها استراتيجية مستقلة كلياً، بينما بقية العالم يتفاعل مع أمريكا ويخشاها، ويعيش تحت حماية

أمريكية، ويحسد أمريكا ويستاء منها ويتآمر ضدها ويعتمد عليها. وكل دولة أخرى تحدد استراتيجيتها مع أخذ الولايات المتحدة في الاعتبار.

إن هدف أمريكا، شأنها في ذلك شأن غيرها، هو صون أمنها القومي. يشير بعض المعلقين أحياناً، بشيء قليل من الشك والارتياب، إلى رغبة أمريكا بأن تكون منيعة - ويبينون بمسحة من التفوق الأوربي، أنه بما أن الأوربيين أكثر خبرة، فإنهم قد اعتادوا على العيش مع الخطر على مدى سنوات. ولكن المناعة، فيما لو أمكن تحقيقها، هي على وجه التحديد السياسة الأمنية التي يريدها كل بلد من البلدان. ومع مرور السنين، أصبح الأمريكيون، انطلاقاً من حسن حظهم الجغرافي، معتادين على المناعة وهم غير مستعدين لتعريض أمنهم القومي للخطر.

وبالنظر إلى عدم وجود قوة تقليدية في العالم يمكنها أن تشن حرباً ناجحة ضد الولايات المتحدة، فإن التهديدات التي تقلقها هي فوق نطاق الحرب التقليدية وتحتها على السواء: أسلحة الدمار الشامل من ناحية، والإرهاب من ناحية أخرى. إن الردع لا يزال يتيح بعض الحماية ضد أسلحة الدمار الشامل التي هي بحيازة الدول. ورغم ذلك، يظل انتشار هذه الأسلحة

خطيراً وينطوي على تهديد للحياة بالنسبة للولايات المتحدة فضلاً عن بلدان أخرى. أولاً، الردع سلاح ذو حدين: فالبلدان التي تمتلك أسلحة دمار شامل ستحقق قدراً من المناعة إزاء الولايات المتحدة خصوصاً إذا كان لديها أسلحة نووية ووسائل إيصالها لضرب نيويورك، مما يعني أن جزءاً من العالم، يحتمل أن يكون جزءاً معادياً، سوف ينجو من سيطرة الولايات المتحدة. وتكمن في ذلك أخطار كثيرة محتملة. ثانياً، كلما اتسع نطاق انتشار هذه الأسلحة ازدادت فرص وضع الجماعات الإرهابية يدها عليها. ويبدو من غير المحتمل أن يكون بالإمكان تطبيق الردع على أناس ليس لديهم عنوان ثابت وهم مستعدون للموت في سبيل قضيتهم.

ومن هنا التركيز الأمني الثنائي للولايات المتحدة: الحرب على الإرهاب والحملة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الدول التي تدعم الولايات المتحدة وتساعدها في هذا المضمار سوف تكسب حمايتها. وأما الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل لنفسها أو تساعد الإرهابيين فهي عدوة للولايات المتحدة. وإذا أتيحت الفرصة سوف تكون عرضة "تغيير في النظام" لتصبح حكومة ليس لها أطماع في حيازة أسلحة الدمار الشامل أو حكومة تكون صديقة للولايات المتحدة، ويفضل كلاهما.

إن ضمن فئات هذه المقالة هذا يجعل أمريكا دولة حديثة على نحوٍ متين. ومن الواضح على أي حال أنه لا الحكومة الأمريكية ولا الكونغرس يقبلان ضرورة أو استصواب الاعتماد المتبادل، ولا ما يلازمه من انفتاح ورقابة متبادلة وتدخل متبادل بالقدر الذي تفعله الآن معظم الحكومات الأوربية. إن عدم استعداد الولايات المتحدة لقبول الولاية القضائية لمحكمة الجنايات الدولية وترددها النسبي بشأن أعمال التفتيش بالتحدي في اتفاقية الأسلحة الكيماوية هما مثالان على الحذر الذي تبديه الولايات المتحدة إزاء مفاهيم ما بعد الحداثة. وحيث إنها هي ضامنة النظام بأكمله، لعل هذا الحذر يكون في محله للوقت الحالي.

وإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، بصفتها أقوى دولة في العالم، ليس لها سبب يجعلها تخشى أي دولة أخرى، وبالتالي لديها سبب أقل لقبول فكرة الأمن القائم على شدة التأثر المتبادل، إلا بالطبع في المجال النووي حيث الولايات المتحدة شديدة التأثر على نحو حتمي لا مفر منه. من هنا جاءت دبلوماسية حازمة من دبلوماسية ما بعد الحداثة في إصرار متشدد نوعاً ما بخلاف ذلك على السيادة: معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية[12](START) وجميع المعاهدات النووية

الأخرى مع روسيا. وفي وقت ما، كان يمكن للمرء الإشارة إلى معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، المصممة للمحافظة على شدة التأثر المتبادل بوصفه أهم جزء في ما بعد الحداثة النووية هذه. وكون المعاهدة لم تعد قائمة إنما هو تعبير عن الهواجس الأمريكية بشأن الأخطار الناشئة بدلاً من كونها دلالة على تغير في علاقة الولايات المتحدة مع روسيا.

وتمشياً مع كفاءتها الحديثة، فإن مقاربة أمريكا للعلاقات الدولية مبنية على استخدام القوة والتحالفات العسكرية. على الرغم من الكمية الهائلة من التجارة والاستثمارات التي تتدفق عبر المحيطين، فإن الصخرة التي تقوم عليها علاقات الولايات المتحدة مع أوربة واليابان هي عسكرية: حلف الناتو والمعاهدة الأمنية مع اليابان.

هل أمريكا قوة إمبريالية؟ ليس بالمعنى العادي وهو البحث عن أراض في الخارج. لقد كانت الولايات المتحدة لمدة طويلة من تاريخها مناوئة للإمبريالية عن وعي وإدراك، من خلال كفاحها من أجل التحرر الاستعماري ولغاية مبدأ مونرو. صحيح أنها تدخلت بلا هوادة في أمريكا الوسطى واستولت على أراض بالقوة (وكذلك عن طريق شراء الأراضي) وتورطت في سُعْر إمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها كانت

أيضاً أول بلد تخلى عن مستعمراته. وبذلت قصارى جهدها بعدئذ للتأكد من تفكك الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. إن الولايات المتحدة دولة تأسست على أفكار وكانت مهمتها هي نشر تلك الأفكار، بينما البلدان الأوربية قائمة على أساس الأمة والتاريخ. فالتاريخ بالنسبة للأمريكيين يعتبر هراءً. وإن هدفهم، حسبما قال الكاتب المكسيكي أوكتافيو باز (Octavio Paz) ليس هو استعمار المكان وإنما استعمار الزمان: أي استعمار المستقبل.

رغم أن قوات الولايات المتحدة المنتشرة في الخارج تفوق ما نشرته بريطانيا في أوج مجدها الإمبريالي، فإنها لا تستخدم للغرض نفسه. إنها هناك نموذجياً للدفاع عن حلفاء أمريكا - ألمانيا أثناء الحرب الباردة، كورية الجنوبية واليابان والمملكة العربية السعودية لغاية الإطاحة بصدام حسين. إن طريقة بديلة - جيوبوليتيكية - في النظر إلى هذا هي القول إن القوات الأمريكية منتشرة بمثابة حلقة دفاعية خارجية على محيط الكتلة البرية الأوراسية: شكل بعيد نوعاً ما من الدفاع الأمامي. وتبقى القوات في معظم الأحوال في ثكناتها ولا تفعل شيئاً يذكر للتدخل في إدارة شؤون البلد. وهي عادة تصل في زمن النزاع، ولكنها تبقى هناك لضمان الأمن وربما لتعزيز

القوات من أجل حكومة جيدة فيما بعد ـ والاثنان أحياناً متصلان. وكثيراً ما يتحول هذا إلى عمل طويل.

إذا كانت أمريكا غير إمبريالية بالمعنى العادي، فإن لديها بالتأكيد نزعة للهيمنة: إنها لا تريد أن تحكم، ولكنها بالتأكيد تهدف إلى التحكم بالسياسة الخارجية. الهيمنة طوعية من حيث الأساس، وهي جزء من صفقة توفر فيها أمريكا الحماية ويقدم الحلفاء القواعد والدعم. ومن وجهة نظر أمريكية تستطيع البلدان أن تختار بأن تكون حلفاء أو تستطيع أن تكون خارجة عن الموضوع، وفي هذه الحالة يمكن تركها وشأنها. ولكن إذا بدأت في أن تشكل تهديداً، عندئذ تصبح هدفاً، محتملاً على الأقل.

ومع ذلك، تختلف الولايات المتحدة، من ناحية، عن معيار الدولة الحديثة، إذ توجد مسحة إمبريالية في السياسة الأمريكية في رغبتها في تعزيز الديمقراطية. وهذا سبب يجتذب اليسار واليمين على السواء، أتباع مذهب ويلسون والمحافظين الجدد. ورغم ذلك، إذا كانت هذه إمبريالية فإنها أيضاً مناوئة للإمبريالية: من ناحية، تقول للدول كيف ينبغي لها تسيير أمورها، ومن ناحية أخرى تقول لها بأنه ينبغي لها تسيير أمورها بنفسها. إنها مقاربة ما بعد الحداثة على نحو

نموذجي ولكن يمكن أن تكون لها أيضاً بواعث حداثة متينة. من ناحية، إنها على طريق نقيض مع منطق الحداثة الذي يقول "قد يكون ابناً وَغْداً، غير أنه يظل ابننا نحن"، ولكن من ناحية أخرى، لعله يوجد تقارب بين جعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية وبين جعله آمناً من أجل أمريكا. وأسوة بخطين متوازيين، يمكن للحداثة وما بعد الحداثة في أمريكا أن يلتقيا في نهاية المطاف.

كان السلام الروماني إمبراطورية، وكانت تقوم بحراسة حدودها فرق يطويها النسيان شيئا فشيئا. وكان السلام البريطاني إمبراطورية أيضاً، تربط بينها بحار كانت تجوبها دوريات البحرية البريطانية. ولكن لم تكن أي منهما عالمية النطاق. وفي عصر العولمة، فإن أي نوع من السلام على الطريقة الأمريكية يجب أن يغطي الكرة الأرضية. ولكنه لا يمكنه فعل ذلك: حتى أمريكا ليست قوية بما فيه الكفاية كي تدير بمفردها أمور الكرة الأرضية بأسرها. لذلك، فإن هيمنة أمريكية عالمية لن تكون سلمية ولكن سوف تنغص عليها من حين لآخر نزاعات عندما يظهر خطر جديد أو خطر محتمل. لربما تحالف عالمي ولكن ليس إمبراطورية عالمية: إسبارطة وليس أثينا.

وأخيراً، تقضي الحكمة دائماً لدى التفكير بشأن أمريكا التذكر أنه يتعذر التنبؤ بها على الأقل بقدر ما يتعذر التنبؤ بأية دولة أخرى. وعلى أي حال، إنها الدولة التي انتخبت مرتين في القرن العشرين رئيساً كان برنامجه الانتخابي مناهضة الحرب، ومن ثم نقل البلد إلى حرب عالمية، وهي الدولة التي بعد أن أعلنت أن كورية تقع خارج محيطها الأمني، خاضت حرباً هناك، الدولة التي، في أعقاب هذه التجربة، قررت أنها لن تخوض مرة أخرى حرباً على القارة الآسيوية، ولكنها فعلت ذلك في فيتنام، وهي الدولة التي فاجأت العالم حين عكست مسار سياستها بطريقة جوهرية عندما زار نيكسون الصين (وبعد ذلك بوقت قصير تخلى عن تكافؤ الدولار الثابت). نجد اليوم إدارة وصلت إلى سدة الحكم وهي ترفض "بناء الأمة"، ولكنها انخرطت في مشروع ضخم لبناء الأمة في العراق. وداخلياً أيضاً، حدثت تقلبات حادة في المزاج: تحريم المسكرات، الانعزالية، مذهب مكارثي، ولاحقاً الحركة المناهضة للحرب كلها تقدم أمثلة توضيحية. وفي هذا المجال، لا تختلف الولايات المتحدة عن أية دولة أخرى، فيما عدا أنه بالنظر لقوتها الهائلة، فإن التغيرات في سياسة الولايات المتحدة ستكون لها عواقب على العالم بأسره.

دولة ما بعد الحداثة

إن دولة ما بعد الحداثة تعرّف نفسها من سياستها الأمنية. وهي تفعل ذلك بمثابة خيار سياسي. لا يوجد قانون حديدي من التاريخ يرغم الدول على المجازفة بالثقة في الشفافية بدلاً من القوة المسلحة كأفضل طريقة لصون أمنها. ورغم ذلك، فإن أنواعاً معينة فقط من الدول والمجتمعات يحتمل أن تقوم بخيار كهذا. وتكمن وراء نظام ما بعد الحداثة الدولي - وهي أكثر تعددية وأكثر تعقيداً وأقل مركزية من الدولة الحديثة البيروقراطية، ولكنها بخلاف دولة ما قبل الحداثة ليست فوضوية البتة.

وإذ تصبح الدولة نفسها أقل ميلاً للسيطرة، تصبح مصلحة الدولة أقل من عامل محدد في السياسة الخارجية: إذ إن وسائل الإعلام، والعواطف الشعبية، ومصالح جماعات أو أقاليم معينة (بما فيها الجماعات عبر الوطنية) تتفاعل مع بعضها. وإن تفكيك بناء الدولة الحديثة لم يكتمل بعد، ولكنه يتقدم سريعا. فالاتحاد الأوربي، والحركة في كثير من البلدان التي تتجه نحو حكم ذاتي إقليمي أكبر، والحركة العالمية نوعاً ما اتجاه الخصخصة، جميعها بطرقها المختلفة جزء من عملية

تعمل على خلق دول أكثر تعددية حيث تنتشر القوة وتتوزع بشكل أوسع. وهذا التطور في هياكل الدول يقابله مجتمع أكثر تشككاً بقوة الدولة، وأقل قومية، حيث الهويات المتعددة تترعرع وحيث أصبح التطور الشخصي الهدفين المركزيين لمعظم حياة الناس. ويغدو التجنيد للجيش أصعب - إذ إن المذهب الاستهلاكي هو السبب الذي يجعل من غير المنطقي الموت من أجله - رغم أن التكنولوجيا لحسن الحظ تعني أن يلزم عدد أقل من المجندين. وبينما كانت لافتات التجنيد في السابق تعلن "بلدك بحاجة لك!" فإنها تحمل الآن شعارات مثل "التحق بالجيش: كن كل ما تستطيع أن تكون"، لقد حلّ الإنجاز الذاتي محل حب الوطن كباعث للخدمة في القوات المسلحة. وفي حين أن الجنود لا يزالون يموتون بشجاعة من أجل بلدانهم، يمكنهم اليوم أيضاً مقاضاة بلدانهم لما لحقهم من إصابات في الحرب.

من الممكن إجراء تحديد (فضفاض) للمراحل الثلاث لتطور الدولة مع ثلاثة أنواع من الاقتصاد: الزراعي في ما قبل الحداثة، الإنتاج الصناعي بالجملة في الحداثة والاقتصاد الخدمي والإعلامي بعد الصناعي مع دولة ما بعد الحداثة. إن دولة ما بعد الحداثة هي التي فوق كل شيء تثمن الفرد، الأمر

الذي يفسر طابعها غير الحربي. إن الحرب هي من حيث الأساس نشاط جماعي: لقد كان كفاح القرن العشرين نضال الليبرالية ـ مبدأ الفرد ـ ضد مختلف أشكال المذهب الجماعي: الطبقة، الأمة، العرق، المجتمع المحلي أو الدولة. وعلى هذا الأساس، تصلح الولايات المتحدة أيضاً لتكون دولة ما بعد الحداثة، وبالفعل، فإن سياساتها الأمنية تجاه جارتيها المباشرتين المكسيك وكندا، وكذلك تجاه أوربة، هي نوعاً ما في قالب ما بعد الحداثة. ولكن الولايات المتحدة قوة عالمية وبالتالي تنظر إلى جوارها بأنه العالم، عالم يحوي عدداً كبيراً من الأخطار لدرجة أنها لا يمكنها الاعتماد على الثقة بدلاً من اعتمادها على تفوقها العسكري المهيمن. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الدول الأوربية، استناداً إلى تجاربها في القرن العشرين، أصبحت أقل قومية، بينما أمريكا ليست كذلك. ولعل سبب هذا جزئياً هو أن القومية الأوربية قد ارتبطت بالإثنية في حين أن القومية الأمريكية يحددها الولاء للدستور، مما يجعل من الأسهل المحافظة عليها في مجتمع أكثر تنوعاً.

إن جميع الدول الصناعية أو ما بعد الصناعية هي احتمالياً دولة ما بعد الحداثة. ومع ذلك، في ثلاثينات القرن العشرين،

سلكت ألمانيا والاتحاد السوفياتي مساراً مختلفاً، إذ كانت الفاشية والشيوعية على السواء بطرقهما المختلفة نظامين مصممين للحرب، حسبما أتضح من معتقدات الفاشية وخطابها، ومن البزات النظامية، والاستعراضات، وتمجيد النزاع العسكري. وفيما يخص الحكومات الفاشية، لم يكن للدولة احتكار للعنف فحسب: فالعنف كان مبرر وجودها. ومع تأمل أحداث الماضي، تبدو الشيوعية أيضاً أشبه بمحاولة لتسيير الدولة وكأنها جيش وكأن البلد في حالة حرب مستمرة. وأن استخدام مصطلح "الاقتصاد المسيّر" لم يكن عبثاً.

كانت الشيوعية والفاشية على السواء محاولتين لمقاومة آثار ما أحدثته أفكار عصر التنوير وتكنولوجيا الثورة الصناعية من تحديث للمجتمع. لقد عنى هذا التحديث أن معاملات تجارية مجهولة حلت محل الروابط الشخصية، وبدلاً من يقينيات حياة تقررها الولادة وتحيط بها الأسرة، وجد الناس أنفسهم أنهم محكوم عليهم بأن يكونوا أحراراً وأن عليهم الكفاح من أجل العيش والحصول على مركز في مجتمع منافس. حاولت الشيوعية والفاشية تأمين ملاذ جماعي للفرد مقابل وحشة الحياة وريبتها في مجتمع آخذ في التحديث.

وحاولت الاثنتان استخدام الدولة لتحل محل الشعور المجتمعي الذي ضاع حين حلت المدن الصناعية محل القرى الزراعية. وبالتالي حافظت الاثنتان، من بين أمور أخرى، على تطفل وانسجام القرية أيضا: كانت الشرطة السرية معادل العصر الصناعي لثرثرة القرية. وإن فولتا العليا مزودة بصواريخ (عبارة تستخدم أحياناً بازدراء لوصف الاتحاد السوفياتي) هي تماماً ما كانت تستهدفه الشيوعية: الحياة زائداً قوة الدولة، التحديث الفني في محيط بدائي سياسياً. وبهذا المعنى، كانت الشيوعية والفاشية بالتالي تتويجاً للدولة الحديثة والشديدة المركزية التي سعت إلى تحقيق سيطرة كاملة على حياة رعاياها. إن جميع الأساليب التي تطبقها الدول الحديثة في السياسة الخارجية (القوة، التجسس، السرية) قد استخدمت محليا - جرى تحويل داعي المصلحة العامة إلى نظام حكم محلي فضلاً عن سياسة خارجية.

إن دولة ما بعد الحداثة هي العكس. لقد فاز الفرد[14] وإن السياسة الخارجية هي استمرار الاهتمامات الداخلية إلى ما وراء الحدود الوطنية وليس العكس. يحل المجد الجماعي محل الاستهلاك الفردي بوصفه الفكرة الرئيسية للحياة الوطنية. ينبغي تجنب الحرب: إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة ليس موضع اهتمام.

يحتاج نظام ما بعد الحداثة إلى دول ما بعد الحداثة وبالعكس. ومن أجل خلق نظام ما بعد حداثة أمني دائم في أوربة، من المهم أن ينسجم جميع أقوى الفاعلين الأوربيين داخل النمط نفسه. ولم يكن من الممكن أن تصل الحرب الباردة إلى نهايتها إلا بعد أن جرى تحول داخلي في الاتحاد السوفياتي. وهذا حتى الآن ليس كاملاً ولا مؤكداً، ولكن التقدم كان سريعاً من منطلق تاريخي. ومع ذلك فإن ما حدث هو تحول في السياسة الخارجية قد يكون من المتعذر إلغاؤه.

لقد تخلت روسيا عن إمبراطوريتها إلى حد كبير، وانضمت إلى بقية أوربة بوصفها دولة ما بعد الإمبريالية. ولا يزال يتعين تسوية التفاصيل الأخيرة لهذا الانتقال ـ ويمكن أن يستغرق هذا وقتا طويلاً. ورغم ذلك، يبدو أن روسيا تخلت عن مكاسبها الإمبريالية وأطماعها الإمبريالية. وهذا هام لبلدان أوربة الغربية. وما من دولة تستطيع أن تشعر بأمان حين تكون جارتها محتلة من قبل عدو أو يحكمها نظام مفروض من الخارج. وبهذا المعنى، فإن انعدام الأمن غير قابل للتجزئة.

طالما كان الاتحاد السوفياتي يحاول الإبقاء على سيطرة إقليمية على بولندا وغيرها من دول أوربة الوسطى، لم يكن من المستبعد احتمال أن تمتد أطماعه إلى أبعد من ذلك غربا،

ولا حاجة إلى أن تكون هذه الأطماع جزءاً من سعي للمجد أو للقوة: إذ إن منطق الدفاع المؤسس على الأراضي هو أنك تحتاج دائماً إلى مزيد من الأراضي للدفاع عما استوليت عليه. وبينما خسر الاتحاد السوفياتي إمبراطورية، فقد خسر الغرب عدواً.

وهكذا، بالنسبة لأوربة فقد بدأ عصر ما بعد الحداثة في سنة 1989. وحتى ذلك الحين، كان كل شيء على ما يرام كي تعمل دول أوربة الغربية بطريقة ما بعد الحداثة ضمن دائرتها هي، ولكن الحرب الباردة كانت الفكرة الرئيسية المسيطرة لسياساتها الخارجية والدفاعية، مما أجبرها على أن تؤسس تفكيرها في نهاية المطاف على الحماية المسلحة والسرية والتوازن، وكان صميم السياسة الغربية خلال هذا الوقت هو الدولة الحديثة. وقد ولى هذا الآن وأصبح الأوربيون دول ما بعد الحداثة تعيش على قارة ما بعد الحداثة.

3
الأمن في العالم الجديد

هاملت: ما لديك من أخبار؟

روزنكراتس: ليست لدي أية أخبار يا سيدي، سوى أن العالم قد بات مستقيما.

هاملت: إذن اقترب يوم الحساب.

هاملت (الفصل الثاني، المشهد الثاني)

إنه عالم جديد، ولكن ليس هناك نظام عالمي جديد (باستخدام عبارة كانت مألوفة في أوائل تسعينيات القرن العشرين) ولا فوضى عالمية جديدة (باستخدام عبارة أكثر ألفة منذ ذلك الحين). وبدلاً عن ذلك، توجد منطقة أمان في أوربة، وتوجد خارجها منطقة خطر وفوضى. إن ما يجعل هذا عالماً صعباً وخطيراً على نحو استثنائي هو أن المناطق الثلاث مترابطة، عبر العولمة. إن عالماً مقسماً إلى ثلاثة بحاجة إلى سياسة أمنية ثلاثية وإلى تركيز ذهني ثلاثي. وليس من السهل تحقيق أي منهما.

قبل أن نستطيع التفكير بشأن المتطلبات الأمنية لليوم والغد، علينا أن ننسى القواعد الأمنية للأمس. فقد اتسم القرن العشرون بالعوامل المطلقة. وكان يتعين كسب الحرب ضد هتلر وكسب الكفاح ضد الشيوعية. وكانت السياسة الممكنة الوحيدة هي الانتصار المطلق والاستسلام دون قيد أو شرط.

في عالم بعد الحرب الأكثر تعقيداً والأكثر غموضاً، لن نواجه دائماً التهديدات الإجمالية ذاتها أو الحاجة إلى استخدام حرب شاملة ضدها. لذلك، في أغلب الأحوال، يتعين علينا تنحية الاستسلام غير المشروط جانباً بوصفه هدفاً عسكرياً أو سياسياً. لن يلزم عادة انتصار تام في أي من العوالم الثلاثة التي نعيش فيها.

حروب العالم الحديث

حرب الخليج الأولى

يطرح عالم الدول الطموحة الحديث أكثر مشكلة مألوفة تواجهها دولة ما بعد الحداثة. إذا قررت هذه الدول في نهاية المطاف الانضمام إلى نظام ما بعد الحداثة من الدبلوماسية المكشوفة، فهذا أفضل. ولكن سوف يستغرق هذا وقتاً طويلا. وفي غضون ذلك، تكمن أخطار كثيرة. تقدم حرب الخليج الأولى مثالاً توضيحياً على الأخطار وكيفية التعامل معها على السواء. دولة طموحة تهاجم دولة أخرى، وتهدد مصالح الغرب الحيوية. في حالة غزو صدام حسين للكويت، كان الاهتمام الرئيسي هو المحافظة على تعددية الدول في منطقة من العالم تحوي إمدادات نفطية حيوية (من منطلق الطاقة العالمية، هذه سياسة شبيهة بالمطلب البريطاني التقليدي بوجوب وجود تعددية قوى على القارة الأوربية). لو تم السماح لصدام حسين بالاحتفاظ بالكويت، وأصبح السيد الجيوبوليتيكي للخليج لأصبحت دول الخليج الصغيرة تحت رحمته ولكانت المملكة العربية السعودية عرضة للتهديد. إن الحؤول دون هذا كان سبباً كافياً للحرب، ولكن مع تطور

الحملة، بات واضحاً أن خطراً أكبر كان كامناً على شكل برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

وقد ردَّ الغرب على هذا الغزو الكلاسيكي بغزو مضاد كلاسيكي. فقد أقامت الولايات المتحدة ائتلافاً قوياً وعكست مسار العدوان وعاقبت المعتدي. وأقامت نظماً وضغوطاً لنزع سلاح العراق والتعامل مع برامج الأسلحة. وقد اقتضت هذه الأهداف المحدودة وسائل محدودة. لم تشمل هذه الأهداف ضمناً وجوب احتلال العراق أو تنحية صدام حسين عن السلطة (رغم جاذبية تلك الفكرة بلا شك).

إن النقطة المرجعية لحرب من هذا القبيل هي الحروب المحدودة للقرن الثامن عشر، وليس حروب العوامل المطلقة للقرن العشرين. كانت حرب الخليج الأولى هي حرب مصالح، وليس تصادم إيديولوجيات.

لم يكن سبب خوض هذه الحرب هو انتهاك العراق معايير السلوك الدولي. للأسف، فإن الحقيقة هي أنه في حال قيام بلد ما بغزو بلد آخر يقع خارج المصالح الحيوية للدولة القوية، يحتمل ألا يتعرض لعواقب سيئة. ومن المرجح جداً أنه سوف يتعرض للإدانة ولن يتم الاعتراف بمكاسبه الإقليمية. وسوف

يفقد الثقة والسمعة. وقد يعاني من عقوبات اقتصادية لمدة ما. ولكن من المحتمل ألا يهاجم القوي البلد الغازي. لو حدث أن غزت الهند نيبال، مثلاً، أو الأرجنتين باراغواي، فمن غير المرجح تشكيل ائتلاف من طراز حرب الخليج من أجل عكس النتيجة.

إن الحماس الأولي لفكرة نظام عالمي جديد[15] الذي تلا حرب الخليج الأولى قد تأسس على أمل أن تقوم الأمم المتحدة بعملها وفقاً لما كان مقرراً لها أصلاً: سلطة عالمية تحافظ على القانون الدولي، أي منظمة للأمن الجماعي. ولم يكن ذلك الأمل غير مقبول كلياً. فقد أعادت نهاية الحرب الباردة العالم إلى سنة 1945. ففي حين أن المؤسسات التي نشأت بسبب الحرب الباردة أو على خلفيتها، مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوربي، أخذت تبدو أنها بحاجة إلى تغيير جذري، فقد كانت الأمم المتحدة مؤسسة سابقة للحرب الباردة وبالتالي يمكن أن تصبح مؤسسة فاعلة لما بعد الحرب الباردة. وقد ثبتت صحة ذلك إلى حد ما، . والأمم المتحدة اليوم أكثر فاعليً من أي وقت مضى أثناء الحرب الباردة (بين سنة 1946 وسنة 1990 صدر عن مجلس الأمن 683 قراراً؛ وفي السنوات الثلاث عشرة منذ ذلك الحين ارتفع هذا العدد إلى أكثر من الضعف، كما

جرى نشر ما يصل إلى 500 ألف من قوات الأمم المتحدة في أوقات معينة).

غير أن الأمم المتحدة أكثر فاعليةً في حفظ السلام والأعمال الإنسانية منها كمنظمة للأمن الجماعي. وإن النظام العالمي الجديد الذي أوجد مثل هذا الأمل يوما ما، كان نظام أمن جماعي.

إن نظام أمن جماعي هو نظام يطبق فيه المجتمع الدولي القانون الدولي على الدول الحرونة. وهذه كانت الفكرة وراء إنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة: اتخاذ إجراء جماعي ضد منتهكي القانون الدولي. ومن المؤكد أن هذا سيكون نظاماً جديداً بمعنى أننا لم نشاهد قط نظاماً كهذا يطبق عملياً، منذ الأزمة الإثيوبية حتى يومنا هذا. للأسف، من غير المحتمل أيضا أن نراه أبدا.

لقد أساء البعض فهم الحرب الأولى على أنها حرب مبادئ أو إجراء أمني جماعي - وبالفعل فإن الخطاب السياسي في ذلك الوقت عزز هذا الانطباع، بينما كانت في الواقع دفاعاً جماعياً عن المصالح قام به الغرب. وحسبما لاحظ عدد من الناس آنذاك: لو كانت الكويت تنتج جَزَراً بدلاً من النفط،

من غير المرجح جداً أن يكون قد جرى تجميع تحالف ضخم لعكس مسارالعدوان العراقي. لقد جرى خوض حرب الخليج الأولى من أجل حماية النظام القديم وليس خلق نظام جديد.

ومع ذلك، بمعنى مختلف، فإن نظام آمن جماعي لن يكون جديداً حقاً، فالأمن الجماعي هو توليفة من فكرتين أقدم: الاستقرار عبر التوازن، والاستقرار عبر الهيمنة. تحافظ على الوضع الراهن مجموعة عالمية من قوة ساحقة (العنصر المهيمن) تلقي بثقلها إلى جانب دولة هي ضحية العدوان ـ توازن القوة، أي بحيث يكون المجتمع العالمي بمثابة الفاعل الموازن.

هذا هو العالم القديم لسيادة الدولة الذي لا يتدخل فيه آخرون، وللتحالفات والأمن عبر القوة العسكرية. إن الأمم المتحدة بوصفها منظمة للأمن الجماعي موجودة للدفاع عن الوضع الراهن وليس لخلق نظام جديد. وبالفعل، فإن النظام الأوربي الجديد لما بعد الحداثة الموصوف أعلاه مؤسس على أفكار مختلفة كلياً.

الحروب في يوغوسلافيا السابقة

إن قصة الحروب في يوغوسلافيا السابقة والتدخل الغربي هناك إنما هي قصة أكثر تعقيداً إذ إن يوغوسلافيا السابقة

تضم عناصر من العالم بعد الإمبريالي/ عالم ما قبل الحداثة، حيث لا تكاد توجد للدول الضعيفة سيطرة على وسائل القوة. وعلى المدى الأطول، من الواضح أن للعديد من الدول هناك بعض تطلعات ما بعد الحداثة. ولكن السمة المسيطرة كانت حتى ذلك الوقت خلق الدولتين الأمتين الحديثتين كرواتيا والصرب[16].

وكان التدخل الغربي فوق كل هذا دعماً للفرد. لقد بدأ التدخل الإنساني انطلاقا من بواعث ما بعد الحداثة. ولكنه اصطدم بأطماع دولة ميلوسفتش القومية الحديثة كلياً. وقد تمت معالجة الصدام الرئيسي الأول بثبات البوسنة في نهاية المطاف نوعاً ما وفقاً للوصفة المبينة أعلاه لحرب الخليج الأولى - مزيج من قوة محدودة ومفاوضات - مع قدر معين من النجاح. ولكن الحلقة الثانية في كوسوفو كانت مختلفة تماماً، إذ إن المهمة الإنسانية اهتمت بالموقف داخل الصرب. وقد جرى خوض الحملة العسكرية - حسبما اتضح بواسطة القوة الجوية كلياً - وذلك لفرض قيم دنيا معينة على دول غير مستعدة لاحترامها. وبخلاف حرب الخليج الأولى، كان هذا إجراء تم خوضه من أجل المبدأ، وبخلاف القاعدة العامة لأوربة ما بعد الحداثة، فقد انطوى على تدخل في الشؤون الداخلية للدولة،

وليس من خلال قبول متبادل وإنما عن طريق القوة. وقد وصف توني بلير أساس هذا الإجراء فيما يمكن اعتباره بمثابة بيان كلاسيكي بتطلعات ما بعد الحداثة:

علينا أن ندخل الألفية الجديدة مع التوضيح للدكتاتوريات بأن التطهير العرقي لن يكون مقبولاً. وإذا حاربنا، فليس ذلك من أجل حتميات إقليمية وإنما من أجل القيم، ومن أجل روح دولية حيث لن يتم التسامح مع القمع الوحشي للجماعات الإثنية، ومن أجل عالم لا يمكن لأولئك المسؤولين عن الجرائم أن يجدوا مخبئاً في أي مكان فيه[17].

ومن الجدير الاستشهاد بتفصيل تام بأشد انتقاد قيل حول هذا النهج. فقد كتب هنري كيسينجر يقول:

إن التخلي المفاجئ عن مفهوم السيادة الوطنية ... ميز قدوم طراز جديد من السياسة الخارجية تقوده السياسة الداخلية واستحضار شعارات أخلاقية كونية...من الواضح أن أولئك الذين يستهزئون بالتاريخ لا يتذكرون أن المبدأ القانوني للسيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل - المذكورين في ميثاق

الأمم المتحدة - برزا في نهاية حرب الثلاثين سنة المدمرة.

لقد سعى الفرع الجديد من القانون الدولي إلى تثبيط تكرار أعمال السلب والنهب التي حصلت خلال الحروب الدينية في القرن السابع عشر والتي ربما قضى فيها أربعون في المائة من سكان أوربة الوسطى نحبهم باسم الصيغ المتنافسة للحقيقة العالمية. وما إن ينتشر مبدأ التدخل العالمي وما إن تتنازع الحقائق المتنافسة، فإننا نجازف بدخول عالم حيث "الفضيلة تندفع مسعورة مصحوبة بنزعة إلى القتل"، على حد قول تشسترتون[18].

رداً على ذلك، فإن مؤيدي تدخل ما بعد الحداثة يحتمل أن يجادلوا بأنهم لم يكونوا، حالياً على الأقل، يتوقعون تدخلاً عالمياً. ولكن توجد نقطة ثانية أهم، ذلك أن أوربة، لربما للمرة الأولى خلال 300 سنة، لم تعد منطقة حقائق متنافسة. فقد جلبت نهاية الحرب الباردة معها شيئاً أشبه بمجموعة مشتركة من القيم في أوربة، مما يجعل تدخل ما بعد الحداثة قابلاً للإدانة، معنوياً وعملياً على السواء، في السياق الأوربي. إن إحدى أبرز/سمات التدخل/ في كوسوفو هي التأييد الإجماعي الذي حظي به عبر مجموعة من حكومات حلف

الناتو التي تمثل كل نقطة في الطيف السياسي. وفي خلفية الحروب في البلقان والجرائم المرتبطة بها، كان هناك شيء قريب من التوافق في اتخاذ إجراء. ولعل ما يتساوى في الأهمية هو الذكرى الجماعية للمحرقة (هولوكوست) وتدفق النازحين الهائل الذي نجم عن القومية المتطرفة في الحرب العالمية الثانية. وقد نشأت قيم أوربية مشتركة من هذه التجربة التاريخية المشتركة، التي في الحالات القصوى، يمكن أن تقدم مبرراً للتدخل المسلّح. إن التدخل في قارة أخرى لها تاريخ آخر سيكون شيئاً مختلفاً جداً ويتطلب مجازفة أكبر نوعاً ما من كارثة إنسانية. ويرتكز النظام الأوربي على تاريخ أوربي محدد وعلى ما يتدفق منه من قيم. ولا يزال وجود نظام عالمي محدوداً بتوافق الآراء الضيق نسبياً بشأن القيم العالمية.

لا يعني هذا أن التدخل في سبيل القيم سيكون سهلاً، إذ إن الانخراط في حروب من أجل المبادئ خطير ومن الصعب إيقافها في حال حدوث خطأ فيها ومن الصعب أيضا تحملها في حال زيادة عدد الخسائر البشرية. وإلى جانب ذلك، فإن الحرب مدمرة بصورة أساسية، إذ يمكن أن يعاقب المرء أولئك الذين ينتهكون المبادئ ولكن من الصعب استخدام القوة لتنفيذها.

تستطيع القنابل تدمير المدن وجعلها قاعاً صفصفا، ولكنها لا تستطيع خلق حكم القانون أو عدم التمييز في العمالة؛ تستطيع القوات حفظ النظام، ولكنها لا تستطيع خلق شعور بروح الجماعة أو ثقافة تسامح.

بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة توجد بالتالي صعوبة، إذ تحتاج إلى أن تعتاد على فكرة المعايير المزدوجة. إن دول ما بعد الحداثة تعمل فيما بينها استناداً إلى قوانين وأمن جماعي مكشوف. ولكن عند التعامل مع أنواع عتيقة من الدول خارج حدود ما بعد الحداثة، يلزم على الأوربيين الرجوع إلى الأساليب الأقسى لحقبة سابقة - القوة، هجوم استباقي، خداع، وكل ما يلزم لأولئك الذين لا يزالون يعيشون في عالم القرن التاسع عشر حيث كل دولة تغني على ليلاها.

في الغاب، يجب على المرء استخدام شرائع الغاب. في هذه المدة من السلام في أوربة، ثمة إغراء بإهمال الدفاعات المادية والنفسية على السواء. وهذا يمثل أحد أخطار دولة ما بعد الحداثة.

حرب الخليج الثانية: أسلحة الدمار الشامل

مع ذلك، توجد مجموعة ثانية من القوى الناشطة في مجال تدعيم مركز الدولة الحديثة ويمكن أن تغير جذرياً هياكل العلاقات الدولية. وتنشأ هذه عن الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل - التي هي جزئياً على الأقل - منشأ حرب الخليج الثانية. لقد تم احتواء انتشار الأسلحة النووية على مدى خمسين سنة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن معظم الدول قررت أنها لا تريدها، جزئياً عبر الضوابط المفروضة على المواد والتكنولوجيا اللازمة لصنعها. لقد تلقى العالم صدمتان في تسعينيات القرن العشرين. فقد أعادت الهند وباكستان إلى أذهان المجتمع الدولي أن لدى كل منهما أسلحة نووية، وبعدئذ أثبتت في سلسلة من الأزمات أن استخدامها لا يمكن استبعاده كلياً. ثانياً، بل مما أثار هلعاً أشد، هو الاكتشاف أثناء حرب الخليج الأولى أن العراق كان قاب قوسين أو أدنى من امتلاك جهاز نووي فاعل وكانت لديه برامج كيميائية وبيولوجية واسعة المدى. وقد أوحى هذا بأن الوقت الذي تم شراؤه بالسياسات الهادفة إلى احتواء الانتشار كان آخذاً بالنفاد وأنه قد يتعين على الغرب أن يواجه خلال وقت قصير

احتمال حيازة بلدان أخرى لأسلحة نووية أو أسلحة أخرى قادرة على التسبب في هلاك بشري غير مقبول.

لو حدث هذا لكان معنى ذلك أننا نعيش في عالم مختلف اختلافا جذرياً. لقد حققت الحرب الباردة في نهاية المطاف استقراراً نوويا، ومن خلال فهم لما يمكن أن يجلبه عدم الاستقرار من مخاطر، اتسع هذا النطاق ليشمل استقراراً في الأسلحة التقليدية أيضاً. ولكن الحرب الباردة كانت نظاماً ثنائي الأقطاب أدارته دولتان حذرتان نوعاً ما تتقاسمان على الأقل أرضية تاريخية وثقافية مشتركة. بل رغم ذلك، حصلت لحظات مزعجة عديدة في الطريق نحو الاستقرار. وكلما زاد عدد البلدان الحائزة على أسلحة نووية، زاد عدد البلدان التي تريدها أيضاً. وعند نقطة معينة، فإن الدول التي قبلت قيوداً مفروضة ذاتياً ستكون مضطرة لمراجعة موقفها. إن نظاماً دولياً تحتفظ فيه بلدان عديدة بأسلحة نووية لن يستمر في العمل على هدى المبادئ الكلاسيكية لميزان القوى، ولا نعلم في الواقع كيف سوف يعمل. وفي عالم كهذا، سوف تترتب عواقب مدمرة على البحث عن توازن دولي جديد بواسطة العمليات العادية للتجربة والخطأ. وسوف تتحقق للمرة الأولى القدوة القانونية الدولية لعالم متساو في السيادة - إذ بوجود

أسلحة نووية (بشرط أن تكون لديك قدرة على توجيه ضربة ثانية)، فإن جميع البلدان تكون متساوية. ومع ذلك تستطيع سمكة صغيرة مزودة بسلاح نووي إلحاق أضرار غير مقبولة بقوة كبرى.

وكل ما هو مؤكد أنه كلما زاد عدد البلدان التي لديها أسلحة نووية زاد عدد البلدان التي تريدها، وكلما زاد عدد البلدان التي تحصل عليها، يزداد عدم استقرار النظام ويزداد خطر قيام أحد ما باستخدام تلك الأسلحة عاجلاً أم آجلاً (و لربما عاجلاً). إن الانتشار تهديد ليس موجهاً فحسب لهذه الدولة الفردية أو تلك، ولكن لنظام العلاقات بين الدول بالكامل. ويبدو من المحتمل أنه سيؤدي ليس إلى عدم استقرار بقدر ما يؤدي إلى فوضى مسلحة نووية، إلى عالم من الدول المستقلة، كل منها قادرة على تدمير الأخرى، والبعض منها قادر على تدمير العالم.

هذا هو كابوس العصر لحديث. وينبغي أن يكون منعه أولوية جميع الذين يودون العيش في عالم منظم بشكل معقول. ولكن السؤال هو كيف يمكن فعل هذا. إن اتباع معايير قانونية راسخة والاعتماد على الدفاع الذاتي لن يحل المشكلة، إذ إن الدفاع الذاتي لن يكون متأخراً للغاية فحسب في أعقاب

هجوم نووي، ولكنه يفوّت نقطة أوسع. فالحرب النووية تؤثر على تلك الدول غير المنخرطة مباشرة: من خلال الغبار النووي المتساقط والتلوث. ومن شأن تبادل نووي أن يعطي حافزاً إضافياً للانتشار وأن يزيل الحظر المفروض على استخدام إضافي للأسلحة النووية. وحيث إنه مع زيادة عدد البلدان الحائزة على أسلحة نووية يصبح استخدامها أكثر احتمالاً، فإن السياسة العقلانية الوحيدة هي وقف الانتشار في المقام الأول، وفي هذا مصلحة حيوية للعالم المتحضر بكامله. وإن عدم القيام بأي عمل في الوقت الذي تمتلك دولة واحدة أخرى القدرة النووية يعتبر موقفاً لا يتسم بالمسؤولية. كما أنه ليس مناسباً بما فيه الكفاية الانتظار إلى حين أن يحصل ذلك البلد على القنبلة، إذ عندئذ قد تكون تكاليف الإجراء العسكري باهظة. ومن هنا مبدأ الإجراء الوقائي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. إن هذا من الناحية العملية ليس مختلفاً للغاية عن المبدأ البريطاني القائم منذ أمد طويل ومفاده أنه ينبغي عدم السماح لأية قوة بمفردها السيطرة على قارة أوربة. وقد أدى هذا مثلاً، إلى حرب الخلافة الإسبانية التي تم خوضها لضمان عدم توحيد تاجي فرنسا وإسبانيا. وكانت هذه حرباً وقائية، إذ لم تهاجم أية دولة

بريطانيا. ولكن لو سمحت بريطانيا للدولتين بأن تتحدا، لأصبحت عندئذ غير قادرة على التعامل مع هجوم تشنه القوة العظمى الناشئة عن ذلك الاتحاد. إن الأسلحة النووية تجعل كل بلد في غاية القوة احتماليا بحيث يتعذر التعامل معه.

لو اعتمد كل واحد مبدءا وقائياً، فقد ينحدر العالم إلى حالة من الفوضى، لربما ليست سيئة بمقدار الفوضى النووية، ولكنها غير مستقرة إلى حد كبير، فيما تحاول البلدان أن تخمن مسبقاً ما ستقوم به جاراتها وتباشر بشن هجوم انتقامي. (إن مبدأ الحرب الوقائية هو أحد العوامل التي أدت إلى بداية الحرب العالمية الأولى). إن نظاماً يتطلب إجراءا وقائياً لن يكون مستقراً إلا بشرط أن يكون تحت سيطرة قوة وحيدة أو مجموعة من القوى. ولذلك، يلزم تكملة مبدأ الوقاية بمبدأ التفوق الاستراتيجي الدائم - وهذه هي في الواقع الفكرة الرئيسة لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة.

إذا أصبح انتشار الأسلحة النووية الموضوع الرئيسي في العلاقات الدولية، عندئذ قد نجد أن العالم يتجه نحو نظام تسيطر عليه قوة مهيمنة واحدة. إن ديمومة نظام كهذا سوف تعتمد على ما يعتبره عدد كاف من الفاعلين الآخرين نظاماً مشروعاً. من الناحية العملية، لا بد من حصول تحالف أو

ائتلاف، إذ إنه إذا كان على أمريكا أن تملأ هذا الدور بمفردها، فسوف ينطوي ذلك على كلفة في غاية الارتفاع في الداخل وعلى استياء بالغ في الخارج. ولكن هذا سيكون عالماً مختلفاً وأصعب من العالم الذي اعتدنا عليه. الأسلحة النووية هي عامل مطلق، تماماً مثلما كانت إيديولوجيات القرن العشرين، وإن أيا منهما لا يسمح بالحلول الوسط. ويمكن أن تهزم الحتمية الأمنية المستهلكة الجدل العقلاني والحلول التفاوضية.

الأمن وعالم ما قبل الحداثة

ماذا عن فوضى ما قبل الحداثة؟ وماذا ينبغي العمل بشأنها؟ بدا في مستهل تسعينيات القرن العشرين أن الجواب كان: أقل قدر ممكن. لا تمثل الفوضى تهديداً من النوع الذي اعتدنا عليه - هجوم مسلح تشنه القوات المسلحة لدولة مجاورة عدوانية. أثارت الفوضى في الصومال وتفكك الدولة إلى أجزاء في يوغوسلافيا السابقة الشفقة والغضب والعار، ولكنهما لم يمثلا تهديداً مباشراً لحياة أو سبل عيش أولئك الذين يعيشون في مناطق أكثر أمناً وأفضل تنظيماً. صحيح أن منطقة الفوضى يمكن أن تسفر عن عواقب جانبية منفرة - مخدرات،

أمراض، لاجئين . ولكن هذه ليست هي نوع التهديدات للمصالح الحيوية التي تستدعي عادة تدخلاً غربياً مسلحاً. إن التورط في منطقة فوضى باهظ الكلفة ومحفوف بالمخاطر، وفي حالة إطالة أمد التدخل، يمكن أن يفقد الدعم لدى الرأي العام، وفي حال فشله يمكن أن يلحق الضرر بالحكومة التي أمرت به. وبالتالي، كان الرد الغربي الأول على الوضع في البلقان وفي الصومال أو أفغانستان تركيبة من الإهمال والجهود السلمية الفاترة، زائداً محاولة إنسانية لمعالجة الأعراض، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن المرض (المحتمل أن يكون معدياً).

منذ ذلك الحين، تعلمت الحكومات الغربية ثلاثة أشياء بشأن دولة ما قبل الحداثة وما تمثله من فوضى، وجميعها خطرة. وقد يحدث أن دروساً أخرى ستلي: إن معرفتنا بهذه الظاهرة لا تزال ضحلة. أولاً، تعلمت الحكومات أن الفوضى تنتشر. ساعد انهيار سيراليون في الفوضى على زعزعة استقرار ليبيريا، وإن تنامي انعدام القانون في ليبيريا قد عرض بدوره جاراتها للخطر . بما فيها سيراليون نفسها، في الوقت الذي كانت تبدو فيه أنها في طريقها لاستعادة عافيتها. في إفريقية الوسطى، كانت الفوضى في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(الكونغو البلجيكية سابقاً) مرتبطة بالأحداث المأساوية في رواندا وهشاشة الوضع في بوروندي. حول أفغانستان، كانت هناك أخطار لباكستان ولجمهوريتي آسيا الوسطى طاجكستان وأوزبكستان. فحين تتوقف دولة عن أداء وظيفتها، تتوقف حدودها عن أداء وظيفتها أيضاً.

إن جزءاً من سبب هذا - وهذا هو الدرس الثاني - هو أنه عندما تنهار الدول تنشط الجرائم. إن هذا منطقي من بعض النواحي، إذ عندما تؤدي الدولة وظائفها بشكل صحيح، فإنها تمارس احتكاراً على القوة واحتكاراً على القانون. وحين تفقد احتكارها على القوة، يتوقف القانون أيضاً عن الوجود ويحل محله العنف المخصخص والمنفعة الخاصة بوصفهما المبدأين اللذين يحكمان الأرض. إن دول قبل الحداثة تكون عادة مسرحاً لسلسلة من النزاعات - تكون في البداية حروباً أهلية وتصبح لاحقاً حروب الجميع ضد الجميع (حسبما أسماها هوبز "Hobbes" بجدارة) - من أجل السيطرة على الموارد. وقد تكون هذه الموارد معادن (مناجم الرثينيوم في سيراليون أو الذهب في رواندا)، ويمكن أن تكون أحجاراً كريمة، كما هو الحال في إفريقية الوسطى وفي أفغانستان! وقد تكون مخدرات أو الاتجار بالأشخاص - اللاجئين أو تجارة

الرقيق من أجل الجنس. إن الأحجار الكريمة (التي غالباً ما تسمى الآن "ماسات النزاعات" أو"الماسات الدموية" ملائمة بصفة خاصة إذ إنها سهلة الحمل والإخفاء والتسويق - رغم أن المجتمع الدولي يحاول الآن وضع حد لهذه التجارة بواسطة نظام من شهادات المنشأ. ورغم أن الدولة لم تعد قوة حقيقية، فإن الاستيلاء على مؤسسات الدولة يمكن أن يظل مربحاً، إذ يتيح فرصاً للحصول على أموال إعانة، ورشاوى وبعض الاعتبار. حتى في حالات الفوضى، يظل هذا هو الجائزة النهائية.

إن هذا السقوط في الإجرام أمر يهم العالم المتقدم من دول الحداثة وما بعد الحداثة كون الجريمة تنتشر أيضاً: فدول ما قبل الحداثة من الفقر بمكان بحيث لا يمكنها تأمين إيراد جيد كي تستولي العصابات الإجرامية على دولة ما أو كي تقاتل من أجل السيطرة على أجزاء من أراضيها. إن الماس والمخدرات والفتيات التعيسات الحظ اللواتي يتم بيعهن لغرض الدعارة يتعين تسويقها في الخارج، ويتعين شراء الأسلحة. يمكن أن يكون مقر المصالح الإجرامية في دول ما قبل الحداثة، ولكن سيكون لها مكاتب فرعية في الغرب. وعند نقطة معينة، يمكن أن تصبح هذه الجماعات قوية بما فيه

الكفاية بحيث تهدد الأمن الغربي فضلاً عن ضحاياها في العالم قبل الحديث، ولكن لا يحدث هذا في كل حالة. فالأقرب أكثر خطراً من البعيد. ولكن لا بد من الإبقاء على خيار معالجة المشكلة في الأذهان.

وهذا ينقلنا إلى الدرس الثالث الذي تعلمناه في 11 سبتمبر 2001 أحيانا يمكن أن تتحول منطقة فوضى إلى تهديد مباشر رئيسي لأمن الدولة في مكان آخر. صحيح أن ظروف أفغانستان كانت فريدة في نوعها، إذ إن ما تبقى من الدولة كان تحت سيطرة نظام إسلامي متطرف أوكل مهام الدولة المختلفة لهيئات مختلفة: المال لأساطين المخدرات، الصحة والرفاه للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مختلفة، والدفاع لأسامة بن لادن. ومقابل توفير الملجأ والمرافق لتدريب الإرهابيين، فقد قدم أسامة بن لادن الرجال والسلاح لمواصلة الحرب الأهلية ضد أحمد مسعود. (لعله ساعد أيضاً في تنظيم عملية اغتيال مسعود التي يبدو أن حدوثها قبل أيام فقط من الهجوم على أمريكا ما كان ليكون محض صدفة). لقد جاء المقاتلون والإرهابيون من مصادر متنوعة، بعض رجال "الفيلق العربي" حاربوا في البلقان، والبعض في الشيشان، والبعض جاء من باكستان، وعدد قليل من الغرب. وكان جميع الإرهابيين

والمقاتلين مسلمين، شارك الكثيرون منهم بطريقة ما في الأزمة التي عصفت بالعالم الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقية على مدى عقود عديدة. من غير المحتمل أبداً أن تنشأ مثل هذه الظروف مرة أخرى - أو أن يسمح الغرب بذلك (لدى استعادة الأحداث الماضية نجد أن كون الحكومات الغربية على علم بمعسكرات تدريب الإرهابيين وكونها سمحت لها بالاستمرار في عملها شيء غريب). ولكن تبقى العبرة أن الفوضى في أجزاء حرجة من العالم ينبغي ألا تستمر بلا رقابة. لم تكن الإمبراطورية الفارسية الجيدة التنظيم هي التي أسقطت روما، وإنما البرابرة هم الذين أسقطوها.

ومع ذلك، تكمن الصعوبة في معرفة الشكل الذي ينبغي أن يتخذه التدخل: إن أكثر السبل منطقية للتعامل مع الفوضى هي من خلال الاستعمار. في حال فشل دولة الأمة، لماذا عدم اللجوء إلى الشكل الأقدم - الإمبراطورية؟ لقد كانت دولة الأمة محركاً قوياً للتقدم ولكنها أبعد ما تكون من النجاح الكامل. فقد أدت في مكان مولدها الأوربي إلى نظام بين الدول، حيث تعطل التوازن في النهاية وتجاوزت الدول ذاتها جميع حدود القيود اللازمة لجعل النظام يؤدي وظيفته. ومن الغريب أنه في الوقت الذي بدأت فيه البلدان الأوربية، بعد

حربين مدمرتين، في اعتماد إطار يخفض الطابع الحصري لدولة الأمة ووضوح انقسامها عن جاراتها، فإنها كانت تورث نظام دولة الأمة بشكله الأصلي إلى رعاياها الإمبرياليين في الخارج. إن إزالة الاستعمار هي في حد ذاتها فرض إمبريالي أخير إذ إنه أعطى الأفارقة والآسيويين نظاماً مؤسساً على نموذج أوربي محض ومغاير لتاريخهم. كما أن دولة الأمة لم تعمل بشكل متألق خارج أوربة. وقد أظهر أسّها الأول في الشرق الأقصى، اليابان، مثل هذه الدينامية مقارنة بجاراتها لدرجة أنها دمرت المنطقة بكاملها وانتهت بتدمير نفسها. ومنذ ذلك الحين، عاشت اليابان وبلدان أخرى على نحو أكثر رفاهية في ظل هيمنة أمريكية حميدة. في إفريقية والشرق الوسط، كانت دولة الأمة إخفاقاً جلياً لفرادى البلدان ومواطنيها وللمنطقة برمتها على السواء.

على أنه، لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الإمبريالية بشكلها التقليدي، إذ لا تستطيع الإمبريالية العمل في عصر بعد إمبريالي. ما من بلد غربي يؤمن إيماناً بمهمته الحضارية لدرجة تكفي لفرض حكمه الخاص به بصورة دائمة عن طريق القوة، كما لا يمكن فعل هذا إذ إن الإيديولوجية الغربية ديمقراطية ولا يمكن تحقيق الديمقراطية عن طريق

الإكراه (رغم أن بوسع الجيوش إيجاد الظروف لها من خلال إزالة الحكام الديكتاتوريين). كما لن تكون الإمبريالية التقليدية مقبولة لدى شعوب الدول الفاشلة ـ إلا ربما في مرحلة أولية حين يتم إنقاذها من الفوضى أو من الطغاة. لا تزال التجربة الإمبريالية ماثلة في أذهان ضحاياها ولم تكن التجربة إجمالاً، تجربة سارة.

إن دولة الأمة والإمبراطورية هما في بعض النواحي على طرفي نقيض: فالإمبراطوريات متنوعة بينما دول الأمم هي على نسق واحد. والدول الوطنية محدودة بجغرافية اللغة. إن الإمبراطوريات في التقليد الأقدم ـ مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية العثمانية ـ لم تواجه صعوبة في التوسع: يمكن لجميع الناس الذين يتم اكتسابهم حديثاً أن يصبحوا مواطنين، نظرياً على الأقل، بينما كانت الإمبراطورية التي تستحدثها دولة قومية مختلفة. فقد تأسست الدولة على هوية ثقافية أو حتى هوية عرقية ولم يكن بوسعها استيعاب الأجانب بسهولة، مما أبقى بديلين فقط: خيار تحويل الشعب المهزوم إلى وضع أدنى في إمبراطورية عنصرية ـ الطريق الذي سلكته دول الأمم الأوربية في القرن التاسع عشر، أو خيار إبادة الشعب المهزوم وتحويله إلى رقيق، وهي النتيجة المنطقية للقومية

المتطرفة في القرن العشرين. قد تكون دولة الأمة ليبرالية، ولكن الإمبريالية الليبرالية تناقض في التعبير. لقد تأسست إمبراطوريات القرن التاسع عشر على افتراضات عنصرية مشتركة - يبدو أن كلا من الدول الاستعمارية والدول الخاضعة للاستعمار قد قبلت فكرة تفوق البيض. ولكن هذه الافتراضات قد ولت. إن صيغة ما بعد الحداثة للإمبراطورية يجب أن تكون طوعية إذا أُريد لها أن تكون مقبولة، ويتعين عليها أن تكون متعاونة إذا أُريد لها البقاء.

تتيح برامج مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شكلاً محدوداً من الإمبراطورية الطوعية. ولقاء دعم مالي، الذي يتيح عودة إلى الاقتصاد العالمي، يقبل بلد المشورة والإشراف، الذي يمكن أن يتخذ أحياناً شكل جلوس مسؤولين أجانب في الوزارات وهم يسدون المشورة - التي هي في النهاية ليست مختلفة جداً عن إصدار الأوامر. في سنة 1875، تعامل العالم المتقدم مع الأزمة المالية المصرية بطريقة مماثلة نوعاً ما: فقد أشرفت لجنة بريطانية تمثل حملة الأسهم على إيرادات الحكومة المصرية، بينما أشرفت لجنة فرنسية على النفقات. غير أن التشابه مع حالة برنامج صندوق النقد الدولية انتهى عندما أطيح بالحكومة المصرية (حسبما

يحدث أحياناً بالنسبة لبرامج صندوق النقد الدولي أيضاً) وهددت الحكومة الجديدة بتجاهل البرنامج. وبدلاً من محاولة إعادة التفاوض - كما قد يفعل الصندوق اليوم - أرسلت بريطانيا الجنرال وولسلي (Wolseley) مع 31 ألف رجل لإعادة النظام وحكومة صالحة.

يمكن معالجة أزمة مالية بشكل محدود من الإمبريالية (الطوعية) يقتصر على القطاع المالي. حين تكون الأزمة أعم - وحين يكون المجتمع الدولي مهتما بدرجة كافية - يلزم شكلا أبعد مدى. وتتخذ هذه الإمبريالية العامة، الطوعية أيضاً، شكل وصاية يمارسها عادة المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة، كما حصل في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، وقد مورست مؤقتاً في تيمور الشرقية وحتى لمدة أقصر في كمبوديا. فهي تعطي شعب دولة فاشلة فسحة للتنفس وبعض المساعدة الدولية لتمكينه من إعادة إقامة دولة أكثر ديمومة. إن هذه الترتيبات ليست بفاعلية الإمبريالية التقليدية نفسها. ولكونها طوعية. فكل شيء يخضع للتفاوض وللحلول الوسط، ولما كانت السلطة التي تدير شؤون الدولة دولية، فإنه يعوزها الوضوح والتصميم ومساءلة الذين تملكهم سلطة وطنية، ولأنها مؤقتة فثمة احتمال أنها ستغادر قبل إتمام العمل

بشكل صحيح. ورغم ذلك، في حقبة ما بعد الحداثة، فإن الدولي والطوعي يعنيان الشرعية، وما من شيء سواهما سوف ينجح في النهاية.

إن الاتحاد الأوربي هو أبعد أشكال التوسع الإمبريالي نطاقاً. في السنوات القليلة الماضية، غيرت جميع البلدان عبر أوربة الوسطى دساتيرها، وأعادت كتابة قوانينها، وعدلت قواعد أسواقها، وأقامت أجهزة لمكافحة الفساد واعتمدت حجماً هائلاً من التشريع الخاص بالاتحاد الأوربي - جميعها بما يخدم مصالح أعضاء الاتحاد. إن التغييرات التي حدثت في تركيا، حيث ألغيت عقوبة الإعدام وتوطدت حقوق الأقليات، لافتة للنظر بشكل استثنائي. وفي عهد آخر، لم تكن هذه التغييرات لتحدث إلا في سياق استيلاء سلطة استعمارية، ولكن جرى اتخاذ الإصلاحات الحالية طواعية بهدف الانضمام إلى الإمبراطورية وتأمين مقعد على مائدتها وصوت في حكومتها. من المحتمل أن يدوم هذا الشكل من الإمبراطورية، إذ إن هيكله التعاوني يضفي عليه شرعية دائمة، وإن تسميتها رابطة شعوب (commonwealth) اسم أفضل لها. إن إغراء العضوية يلعب دوراً حيوياً في تثبيت الاستقرار في البلقان وفي تشجيع الإصلاح في مناطق أخرى

على هوامش الاتحاد الأوربي. إن تعذر تقسيم البلدان إلى وحدات إثنية أصغر (وهو أحد الأسباب التي تجعل الدولة الوطنية تؤدي وظائفها بشكل ضعيف في عصر يثمن تقرير المصير) يوحي بأنه في مناطق التنوع الإثني، قد يكون لحكم أوسع، شبيه بحكم الإمبراطوريات الأقدم، فرصة نجاح أكبر من الدولة الوطنية.

إن عدداً قليلاً من الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي كانت ستصبح دولاً فاشلة لو تركت وشأنها، ولكن لا يضيرها أن تتمكن من اختيار نماذج دستورية ونظم تنظيمية جاهزة، وثمة مزايا في الانتماء إلى جهاز يستطيع الدفاع عن مصالحها في تعاملها مع بلدان بحجم القارة مثل الولايات المتحدة، ومستقبلاً الصين. غير أنه بالنسبة لدول أخرى، يمكن أن يتيح الاتحاد الأوربي حلاً للمشكلات التي تعذر على دولة الأمة حلها. إن قبرص، مثلاً، بقيت بصورة معتدلة نوعاً ما بصفتها جزءاً من إمبراطورية البندقية والإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية، وهي لم تنجح كدولة أمة. ولكن لعلها، في إمبراطورية أوربية ما بعد الحداثة، قد تستطيع يوماً ما العودة إلى وجود طبيعي.

الإمبراطورية باهظة الكلفة، خصوصاً بشكلها الطوعي بعد الحديث. إن بناء أمة مهمة طويلة وصعبة: من غير المؤكد على الإطلاق أن تكون أية محاولة من المحاولات الحديثة ناجحة. يلزم على كل من يفكر في التدخل في فوضى ما قبل الحداثة أن يتوخى بالغ الحذر. وتتمثل إحدى القواعد المفيدة بالتدخل المبكر قبل أن تبدأ المشكلات حقاً. غير أن هذا ليس سهلاً أيضاً، إذ ما من دولة تقبل بسهولة أن ثمة حاجة لتدخل جذري من الخارج لمنع انهيارها، كما لا يريد آخرون من الخارج تحمل مخاطر وتكاليف التدخل إلى أن يحصلوا على ما يثبت لهم عدم وجود أي حل آخر (ويكون قد فات الأوان بحلول ذلك الوقت).

إن التدخلات الإنسانية خطرة على نحو خاص بالنسبة للذين يتدخلون، إذ من الصعب تحديد أهداف واضحة: من الصعب معرفة أين التوقف. إن خطر "مهمة الزحف" كبير وإن الذين ينخرطون في عالم ما قبل الحداثة يجازفون بأنهم سيكونون هناك في نهاية المطاف لكونهم هناك. إن التدخل الذي تحرض عليه القوة والمصلحة قابل للإدامة على الأرجح وبالتالي يكون ناجحاً على الأرجح. إن كل الحكمة التقليدية وجميع المبادئ الواقعية للشؤون الدولية تنصح بعدم اللجوء إلى

التورط العسكري في عالم ما قبل الحداثة انطلاقاً من بواعث غيرية محضة.

ومع ذلك، فإن هذه المبادئ "الواقعية" رغم كل تماسكها الثقافي، ليست واقعية. ورغم تعلم بعض العبر في الصومال والبوسنة، سوف تكون هناك دائماً حالات جديدة وكوارث جديدة: إن بيئة ما بعد الحرب الباردة وما بعد الحداثة هي بيئة سوف تسيّر فيها السياسة الداخلية جزئياً السياسة الخارجية، وسوف تتأثر السياسة الداخلية بوسائل الإعلام والعاطفة الأخلاقية. لم نعد نعيش في عالم من المصلحة الوطنية البحتة، إذ إن حقوق الإنسان والمشكلات الإنسانية تلعب حتماً دوراً في صنعنا للسياسات.

قد لا يكون نظام عالمي جديد واقعاً، ولكنه مطمح هام، خصوصاً لأولئك الذين يعيشون في نظام أوربي جديد. إن الرغبة في حماية الأفراد، بدلاً من حل المشكلات الأمنية التي تواجهها الدول، هي جزء من الأخلاق وعادات ما بعد الحداثة. في عالم حيث تعاني دول كثيرة من الانحلال، يوجد نطاق واسع للتدخل الإنساني. إن العمليات في تلك المناطق تقع في منتصف الطريق بين حساب المصالح الذي يخبرك بعدم التورط، وبين الشعور الأخلاقي لدى عامة الناس "بوجوب عمل

شيء ما". وقد تم بطرق مختلفة توجيه جميع هذه العمليات نحو مساعدة المدنيين - مقابل القوات المسلحة والحكومة أو الفوضى. والنتائج لا تثير الإعجاب دائماً وتكون التدخلات فاترة في بعض النواحي ذلك لأنها تسكن في نصف عالم مبهم حيث تخبرك المصلحة بعدم التدخل بينما يخبرك الضمير بالتدخل - بين هوبز وكانط.

قد لا تحل هذه التدخلات المشكلات ولكنها قد تريح الضمير وقد تنقذ بعض الأرواح في العملية. وهي ليست بالضرورة الأسوأ لهذا السبب.

وبالتالي يجب أن نروض أنفسنا على حقيقة أننا سوف ننخرط في حالات حيث سوف تخبرنا المصلحة والحساب بعدم التدخل. وفي هذه الحالة، لابد من مراعاة بعض القواعد. أولها تكييف الأهداف مع الوسائل المتاحة. لقد دعت حروب الإيديولوجية إلى نصر كامل، بينما تدعو حروب المصالح إلى النصر، إن النصر في عالم ما قبل الحداثة ليس هدفاً وثيق الصلة بالموضوع.

النصر في عالم ما قبل الحداثة يعني إمبراطورية وإن أياً من الجانبين قد يكون مستعداً لذلك. إن قوة ما بعد الحداثة التي

تدخلت لإنقاذ أرواح فرادى المدنيين تريد عادة التوقف عند ما هو أدنى من النصر. ونتيجة لذلك، يجب تحديد الأهداف بحذر يفوق حتى الحذر الواجب في حروب المصلحة. وينبغي التعبير عن الأهداف بعوامل نسبية بدلاً من عوامل مطلقة: إنقاذ مزيد من الأرواح، ومستويات أدنى من العنف بين السكان المحليين. ويجب موازنة هذه الأهداف بانخفاض الخسائر البشرية في صفوف المتدخلين. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الحكومات الغربية مهيأة لأن تقبل - في الواقع يجب أن تتوقع - الفشل بعض الوقت. ومن ثم يجب أن تكون مستعدة لتخفيض خسائرها وللمغادرة. لم تكن العملية في الصومال نجاحاً لأي كان. ومع ذلك، لم يكن من غير المعقول المحاولة (رغم أنه كان بالإمكان تنظيمها بطريقة أفضل). كما لم يكن من غير المعقول المغادرة عندما لم تنجح. لقد أعطت المحاولة المسؤولين في الصومال فسحة للتنفس، وفرصة لتسوية الأمور. وإن فشلهم في اغتنام تلك الفرصة لم يكن خطأ قوة التدخل.

ويستنتج من ذلك أيضاً أنه عند التدخل في العالم قبل الحديث، لا يزال مبدأ كلاوسفتز ينطبق: الحرب هي السعي إلى تحقيق السياسة بوسائل أخرى. وينبغي أن يترافق التدخل

العسكري مع جهود سياسية. وفي حال فشل هذه الجهود، أو إذا أصبحت تكاليف العملية العسكرية باهظة جداً، عندئذ ليس ثمة حل آخر سوى الانسحاب.

الخاتمة: الأمن وعالم ما بعد الحداثة

إن القول بعدم وجود نظام عالمي هو تصور شائع. وإن وجود نظام أوربي جديد مفهوم على نطاق أقل اتساعاً: جديد من حيث إنه غير مسبوق تاريخياً وكذلك لأنه يستند إلى أفكار جديدة. وفي الواقع فإن النظام سبق المفاهيم المجردة. إن هنري كسينجر هو أحد المعلقين الذين أخفقوا في فهم هذا ـ رغم أنه يفهم معظم الأشياء بشكل أفضل منا نحن الآخرين ويصفها بقدر كبير من الإحكام البديع والوضوح. فقد قال: "في عالم من اللاعبين المتساوين في القوة نوعاً ما من الناحية العملية، لا يوجد سوى طريقين لبلوغ الاستقرار، أولهما هو الهيمنة، والآخر في التوازن". [19] كان هذا هو الخيار في الماضي ولكنه لم يعد صالحاً في الوقت الحاضر، فالتوازن غير مستقر وهو الآن في غاية الخطورة. والهيمنة تولد الاستياء ومن الصعب قبول هذا في عالم ليبرالي يثمن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

وبدلاً عن ذلك، يوجد احتمال ثالث: أمن ما بعد الحداثة. في الحقيقة، كانت توجد ثلاث مجموعات من البدائل: كان هناك أولاً الخيار بين الفوضى والإمبراطورية، الفوضى أو احتكار مركزي للقوة. ثم كان هناك الخيار بين الإمبراطورية والقومية: سلطة مركزية أو ميزان قوى. وأخيراً، لدينا اليوم خيار بين القومية والتكامل: التوازن أو الانفتاح. فوضى تروضها الإمبراطورية، وإمبراطوريات تفككها القومية، وقومية تفسح المجال للنزعة الدولية، وهو ما يجب أن نأمله. وفي نهاية العملية تأتي حرية الفرد، التي تحميها الدولة في أول الأمر ثم تتم حمايتها من الدولة.

إن نوع العالم الذي نعيش فيه يعتمد على نوع الدول التي تشكله: بالنسبة لعالم ما قبل الحداثة، النجاح هو الإمبراطورية، والفشل هو الفوضى. وبالنسبة للعالم الحديث، يستتبع النجاح إدارة توازن القوى، والفشل يعني العودة إلى الحرب أو الإمبراطورية. بالنسبة لدول ما بعد الحداثة، النجاح يعني الانفتاح والتعاون بين الدول (سوف نتطرق إلى الفشل بعد قليل). إن نظام الدولة المفتوح هو النتيجة النهائية للمجتمع المفتوح.

لا يقصد بأن يكون هذا التصنيف حصرياً دون غيره - فالمستقبل مليء بالمفاجآت (وكذلك الماضي بالفعل). كما لا يقصد منه بأن يمثل بعض التقدم الهيغلي (نسبة إلى هيغل) الحتمي. من المؤكد أنه يمثل التقدم ولكن ما من شيء حتمي بشأنه. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد شيء حتمي بشأن بقاء دولة ما بعد الحداثة في ما يظل بيئة صعبة.

يواجه نظام ما بعد الحداثة الأوربي الأخطار ذاتها التي تواجه الولايات المتحدة. أولاً، هناك الخطر مما هو سابق للحداثة. قد لا نكون مهتمين بالفوضى ولكن الفوضى مهتمة بنا. وفي الواقع، إن الفوضى أو على الأقل الجريمة التي تعيش داخلها، بحاجة إلى العالم المتمدن وتفترسه. وهو أمر يسرته المجتمعات المفتوحة. الفوضى، في أسوأ أحوالها، على شكل إرهاب، يمكن أن تصبح تهديداً خطيراً للنظام الدولي برمته، إذ يمثل الإرهاب خصخصة الحرب، إنه ما قبل الحداثة ومزود بأسنان، وفي حال استخدام الإرهابيين أسلحة بيولوجية أو نووية، يمكن أن تكون الآثار مدمرة. هذا في حالة تعرض الدولة لهجوم من قبل جهة ليست بدولة. ويتمثل خطر أقل في المجازفة ثم بالتعرض للانجذاب داخل نظام ما قبل الحداثة لأسباب تتعلق بالضمير، ومن ثم عدم الاستعداد لتولي السلطة

أو الخروج. وفي النهاية، من شأن هذه العملية أن توهن المعنويات، وأن تشكل خطراً على الجاهزية العسكرية.

ويأتي الخطر الرئيسي الثاني مما هو حديث، إذ ليس من المحتمل أن تريد أية دولة غزو أوربة سواء اليوم أو في المستقبل المنظور. وفي مستقبل أبعد أمدا، من الممكن للصين أو الهند في حال كونهما مسلحتين وطموحتين أن تزعزعا التوازن الإقليمي وتهددا المصالح الأوربية. ولكن هجوماً مباشراً على القارة الأوربية يبدو غير محتمل. من المحتمل أن يأتي التهديد الحقيقي مما هو حديث على شكل أسلحة دمار شامل، وهو خطر تشترك في التعرض له أوربة مرة أخرى مع الولايات المتحدة.

لقد جرى سابقاً في هذا المقال وصف المقاربتين للتعامل مع هذه التهديدات. ترتكز المقاربة الأمريكية على الهيمنة: التحكم - بالوسائل العسكرية عند الضرورة - بالسياسات الخارجية لجميع الدول المحتمل أن تكون مصدر تهديد. ولكن ضعف هذه المقاربة هو أن المهمة يمكن أن تكون ضخمة للغاية حتى للولايات المتحدة. يمكن توزيع القوة على نحو واسع للغاية من أجل سهولة التحكم، وإذا احتاج الأمر عدداً كبيراً للغاية من التدخلات، يمكن أن تصبح تكاليف

إدامتها مرتفعة للغاية. في الوقت نفسه، يخلق التدخل استياءً وخوفاً: ويمكن للعلاج أن ينشر الداء بدلاً من القضاء عليه.

إن رد ما بعد الحداثة الأوربي على التهديدات هو زيادة توسيع نظام الإمبراطورية التعاونية أكثر من أي وقت مضى. لقد قالت الإمبراطورة كاترينا الكبرى "ليس لدي من سبيل لحماية حدودي سوى توسيعها" ـ ويبدو أن الاتحاد الأوربي يقول الشيء ذاته أحيانا. وهذا في الحقيقة وصف دقيق للسياسات الأمنية الطبيعية للغاية لمجموعة دول بعد ما بعد الحداثة. وكلما أمكن زيادة توسيع شبكة ما بعد الحداثة، قلّ الخطر القادم من الدول المجاورة وزادت الموارد للدفاع عن المجتمع المحلي دون الحاجة إلى الإفراط في إضفاء الصبغة العسكرية عليه. (كانت لدى الإمبراطورية الرومانية في مراحلها اللاحقة مزايا مماثلة رغم أنها تخلت عنها بإهمال دفاعاتها كلياً). ورغم أن الاتحاد الأوربي ترعرع تحت جناح القوة العسكرية الأمريكية، فإن استمرار هذا ليس ضرورياً على المدى الطويل، بشرط أن يستطيع تحقيق كتلة حرجة ـ وهو ما قام به بالفعل ـ وبشرط أن يستطيع تحقيق ثقافة دفاعية صلبة ـ حيث لا يزال أمامه شوط يقطعه في هذا الصدد. ورغم ذلك، فإن لهذه السياسة تقييدات. أولاً، هي

تعتمد على انتشار الثقافة السياسية الأوربية. وبالنسبة للعديد من جيران أوربة، فإن هذا يعادل تغييراً في نظام الحكم - حتى حيث يكون هذا ممكناً، من المحتمل أن تكون عملية بطيئة. ثانياً، ثمة عقبات جغرافية جلية، يجب أن يكون الكومنولث الأوربي متاخماً نوعاً ما، ولكن التهديداتً في عالم معولم يمكن أن تأتي من أي مكان.

إن هذه المقاربات، رغم اختلافها، ليست متنافرة إحداها مع الأخرى. قد يحدث أنه يمكن إنجاح توليفة ما من السياستين: إن قوة عسكرية لإفساح المجال أمام حل سياسي يشمل نوعاً من الظل الإمبريالي حول الاتحاد الأوربي يمكن أن تكون طريقة جذابة للتعامل مع أشد منطقة خطورة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، إذا كانت أوربة جادة، يلزم لها أن تزيد إسهامها في مجال القوة العسكرية. فالمستقبل لا تحدده فقط الخطط الطنانة والمعاهدات، وإنما القرارات التي يتخذها على الأرض قادة القوات في أفغانستان والعراق. إن الإمبراطورية التعاونية حلم جذاب، ولكن إلى أن يتحقق - وقد لا يتحقق أبدا - يلزم أن يتمكن حيز ما بعد الحداثة إلى حماية نفسه. إن الدول التي ترعرعت على دواعي المصلحة العليا وسياسة القوة تخلق جواراً مزعجاً للوجدان الديمقراطي بعد الحديث. لنفترض أن

العالم يتطور (حسبما أوحى كيسينجر) وأصبح صراعاً بين القارات، هل تكون أوربة مجهزة لذلك؟

يتعلق الخطر الثالث على وجه التحديد بعالم ما بعد الحداثة الأوربي ومصدره من الداخل. إن عالم ما بعد الحداثة لا تكون فيه المصالح الأمنية هي الأسمى في أذهان الناس هو عالم تقل فيه أهمية الدول. في ظل حماية الناتو والاتحاد الأوربي، قد تضعف الدولة ذاتها أو تتشظى ـ في حال تحول الانحدار إلى تفسخ. يمكن أن يكون مزيج دول من العصور الوسطى في غاية التنوع لدرجة أنه يتعذر تنظيمه وفي غاية الانتشار بحيث يتعذر عليه السماح بالحزم اللازم للبت في المسائل الأمنية. ومن الناحية التاريخية، كانت الدولة إلى حد بعيد أنجع فاعل في المجال الأمني. وسوف توضح العقود القادمة ما إذا بإمكان اتحاد من الدول أن يكون فعالاً في التعامل مع التهديدات الخارجية بمقدار ما كان فعالاً في إزالة النزاعات الداخلية.

يمكن أن يسفر اقتصاد ما بعد الحداثة عن نتيجة مؤداها أن الجميع لا يعيشون إلا من أجل أنفسهم وليس من أجل المجتمع ـ إن انخفاض معدلات الولادة في الغرب دليل على هذا الاتجاه. وثمة خطر أيضاً من أن يتحول تفكيك الدولة إلى

تفكيك المجتمع. من منطلق سياسي، فإن فرط الشفافية وانتشار القوة يمكن أن يؤدي إلى دولة وإلى نظام دولي، حيث لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن مساءلة أي كان بسبب عدم وجود بؤرة مركزية للقوة أو للمسؤولية. ويمكن أن نغرق جميعاً في التعقيد.

ولعل حقبة الدولة القوية في أوربة الغربية - 1648 إلى 1989 - ولت الآن ولعلنا ننتقل باتجاه نظام من أدوار ومسؤوليات متداخلة حيث تنخرط فيها جميع الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، ولكن ليس لأحد من هؤلاء سيطرة كاملة. هل يمكن جعله ينجح؟ يجب أن نأمل ذلك ويجب علينا أن نحاول.